الفصل الثالث

العلاقات المصرية ـ الأمريكية وصنع القرار السياسي في مصر 81-1993

المبحث الأول

عملية صنع القرار السياسي في مصر 81-1993

للتعرف على طبيعة عملية صنع القرار السياسي في مصر خلال هذه الفترة ، يرى الباحث ضرورة الإلمام بعدد من الجوانب الهامة في هذا الشأن ، كطبيعة دور سلطات الدولة ، وأيضاً أجهزة ومؤسسات الدولة الرئيسية في ذلك ، وصولاً إلى محاولة توصيف واقع عملية صنع القرار السياسي في مصر ، وذلك في سياق الآتي :

1 ـ دور سلطات الدولة في عملية صنع القرار السياسي :

أ ـ السلطة التنفيذية :

وفقاً لدستور جمهورية مصر العربية الصادر في سبتمبر 1971 ، فإن نظام الحكم موزع بين سلطات ثلاث هي : السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية .

ونظام الحكم يجمع ما بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني ، وإن كانت السمة الغالبة عليه هو أنه نظام شبه رئاسي ، ويتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المحدد في الدستور[1] ، كما أنه يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ، ويشرفان معاً على تنفيذها وفقاً للدستور[2] ، كذلك فإنه يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان ، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة ، على أن معاهدات الصلح

---

(1) دستور جمهورية مصر العربية 1971 . ط3 ، القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، 1991 ، مادة 137 ، ص 28 .

(2) المرجع السابق ، مادة 138 ، ص 28 .

والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة ، أو التي تتعلق بحقوق السيادة أو التي تحمل خزائن الدولة نفقات غير واردة في الموازنة ، يجب موافقة مجلس الشعب عليها[1] .

ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم ، كما أن له الحق في دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته ، وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها ، كما أن له حق طلب تقارير من الوزراء[2] .

ومن ثم ، فإن السلطة التنفيذية تتركز رسمياً في يد رئيس الجمهورية ـ الذى هو رئيسها ـ والذى يمتلك قرار التعيين والإقالة فيما يتعلق بأعضائها ، بما يعنى ترجيح احتمال ضعف مشاركتهم له في عملية صنع القرار في إطار مثل هذه العلاقة ، كما أن رئيس مجلس الوزراء ـ في ظل ذلك ـ يكون في حكم الوكيل العام ، الذى يستمد قوته من مصدر غير الدور الذى يلعبه سياسياً[3] .

والسلطة التنفيذية ـ من واقع نصوص الدستور ـ هي محور النظام، وهى أقوى السلطات ، وليس هناك توازن بينها وبين السلطتين التشريعية والقضائية[4] .

ومن ثم ، فهي المهيمنة على بقية سلطات الدولة ، حتى أنها تقوم ـ ممثلة في شخص رئيسها ـ بوظيفة هي من صميم عمل السلطة التشريعية ، وهى التشريع ، فوفقاً لنص المادة 147 من الدستور ، فإنه : "إذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، جاز

---

(1) المرجع السابق . مادة 151 ، ص 31 .

(2) المرجع السابق . المادتان 141 ، 142 ، ص 29 ، 31 .

(3) جمال على زهران . السياسة الخارجية لمصر 70-1981 . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1987 ، ص 199 .
أيضاً: التقرير الاستراتيجي العربى 1988 ، ص 46 .

(4) من حديث/ محمد أحمد لبيب- وكيل المخابرات العامة الأسبق . في : محمد الطويل . كيف يصنع القرار في مصر . القاهرة : مكتبة مدبولي الصغير ، 1993 ، ص 12 .
أيضاً : محمد عبد السلام الزيات . مصر إلى أين؟ قراءات وخواطر في الدستور الدائم 1971 . القاهرة : دار المستقبل العربي ، 1986 ، ص ص 23-31 .

لرئيس الجمهورية أن يصدر قرارات لها قوة القانون..."[1] ، كذلك فإن لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفى الأحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه ، أن يصدر قرارات لها قوة القانون ...[2] .

ويلاحظ في هذا الصدد ، أن تفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون (القانون رقم 29 لسنة 1972 المعدل بالقانون رقم 146 لسنة 1981) ، يتم تجديده من جانب مجلس الشعب عاماً بعد عام ، مما رسخ علي مدار سنوات وضعاً أصبح معه احتمال وقف العمل بذلك في المستقبل أمراً استثنائياً[3] .

وإجمالاً ، يؤكد الواقع أن السلطة التنفيذية بصفة عامة هي في وضع قوى في مواجهة البرلمان ، بحكم السلطة المخولة لها من رئيس الجمهورية ، وبحكم أنها وزارة أغلبية حزبية ، تزكى الحكومة وتساندها وتدعمها ، وهذه الأغلبية دائماً ما تكون على استعداد للتصويت مع الحكومة وليس ضدها ، وهى أغلبية تقدر بمئات المقاعد ، التي تهمش دور المعارضة وتجعله إلى حد كبير شكلياً ، مما يجعل احتمال رفض أي مطلب للحكومة احتمالاً بعيداً ، فضلاً عن صعوبة بل استحالة سحب الثقة منها في ظل هذا الوضع .

ب ـ السلطة التشريعية :

وفقاً للدستور ، فإن مجلس الشعب هو الذى يتولى سلطة التشريع ، ويقرر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

---

(1) الدستور . مرجع سابق ، ص 30 .
(2) المرجع السابق . مادة 108 ، ص 21 .
(3) التقرير الاستراتيجي العربي 1991 ، ص 357 .

والموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وذلك على الوجه المحدد في الدستور[1] . ومن ثم ، تتمثل اختصاصات المجلس في الآتي :

أولاً ـ الوظيفة التشريعية :

فحق تقديم اقتراحات مشروعات القوانين مقصور على كل من رئيس الجمهورية وأعضاء المجلس ، وكل مشروع قانون يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه ، وفيما يتعلق بتلك المقدمة من أعضاء المجلس ، فإنها تحال أولاً إلى لجنة خاصة لإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيها من عدمه[2] .

وفى حالة اعتراض رئيس الجمهورية على مشروع قانون أقره مجلس الشعب ـ وهذا حق دستوري له وفقاً للمادة 112 ـ يجب أن يرده إلى المجلس خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ المجلس إياه ، فإذا لم يرد المشروع في هذا الميعاد اعتبر قانوناً ويصدر ، وإذا رد في الميعاد إلى المجلس وأقره ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه اعتبر قانوناً ويصدر[3] .

ثانياً ـ الوظيفة المالية :

وتتمثل دستورياً في الآتي :

1 ـ إقرار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

2 ـ إقرار الموازنة العامة للدولة ، وذلك قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ، لمناقشتها ولا تعد نافذة إلا بموافقة المجلس عليها .

3 ـ إقرار الاعتمادات الإضافية ، أو أية مصروفات غير واردة أو زائدة

---

(1) الدستور . مرجع سابق ، مادة 86 ، ص 16 .

(2) المرجع السابق . مادة 109 ، 110 ، ص 21،22 .

(3) المرجع السابق . مادة 113 ، ص 22 .

عن الموازنة ، أو نقل أي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الموازنة .

4 ـ عقد القروض ، حيث نص الدستور على عدم جواز عقد أية قروض أو الارتباط بأية مشروعات يترتب عليها إنفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة إلا بموافقة المجلس[1] .

5 ـ رقابة المجلس بالنسبة لبعض المسائل المالية الأخرى مثل منح المرتبات والمعاشات والتعويضات ، جباية الأموال العامة وصرفها ، منح الالتزامات باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة ، والتصرف بالمجان في الأموال العقارية والمنقولة المملوكة للدولة[2].

ثالثاً ـ الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية :

وتتمثل في الآتي :

1 ـ حق المجلس في طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الوزارة بشأنه .

2 ـ الحق في إبداء الرغبات بشأن بعض الموضوعات العامة .

3 ـ حق أعضاء المجس في توجيه أسئلة واستجوابات للوزارة ومحاسبتها

4 ـ الحق في سحب الثقة من الوزارة بأكملها أو من أحد الوزراء على حدة[3] .

وواقعياً ، فإنه رغم أن مجلس الشعب يتمتع باختصاصات دستورية واسعة في المجال السياسي ، إلا أنه لا يمارس دوراً رئيسياً في هذا الشأن ، حيث يرى البعض، أن المجلس ليس له ناقة ولا جمل في ذلك ولا يملك قراراً ، فهو قائم فقط لكى يوافق على ما هو مطلوب منه الموافقة عليه [1] .

---

(1) المرجع السابق . المواد 114 ، 115 ، 116 ، 121 ، ص ص 22- 24 .

(2) المرجع السابق . المواد 119 ، 120 ، 122 ، 123 ، ص 23،24 .

(3) المرجع السابق . المواد 124 ، 125 ، 126 ، ص 24، 25 .

فالملاحظ ، أن المجلس يقرر السياسة العامة ولا يصنعها ، ويصدق على المعاهدات ولا يبرمها ، ويوافق على القروض ولا يعقدها ، فالنصوص الدستورية واضحة في تكريسها لسلطة صنع السياسة والإشراف على تنفيذها لرئيس الجمهورية بمعاونة رئيس الوزراء[2] ، كما أن المجلس نفسه لا يزال يهتم بالعمل التشريعي على حساب العمل الرقابي ، الأمر الذى يؤثر على دوره في مواجهة السلطة التنفيذية ، وحتى في إطار هذا الجانب لا زالت مبادرة الأعضاء باقتراح مشروعات القوانين محدودة للغاية[3] .

ومن ثم ، يمكن القول بوجود انحسار في دور السلطة التشريعية فيما يتعلق بعملية صنع القرار السياسي ، وذلك في مواجهة السلطة التنفيذية ، التي بدورها أصبحت محور النظام السياسي والمهيمنة عليه .

ج ـ السلطة القضائية :

السلطة القضائية في كل النظم السياسية هي سلطة مستقلة ، ودورها يكاد يكون محدوداً للغاية ، فيما يتعلق بعملية صنع السياسة لاسيما الخارجية[4] .

ولقد تعرض دستور 1971 لمهام ومسئوليات السلطة القضائية بصفة عامة في المواد (165-173) ، ولدور ومهام المحكمة الدستورية العليا في المواد (174-178) ، كما أشارت المادة 179 إلى مهمة المدعى العام الاشتراكي[1] .

---

(1) د/ محمد السيد سليم . تحليل السياسة الخارجية . القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1989 ، ص 458 .
أيضاً أنظر :
- حديث فؤاد سراج الدين- زعيم الوفد الراحل . في : محمد الطويل . مرجع سابق ، ص 54 .
- حديث محمد أحمد لبيب . في : المرجع السابق ، ص 49 .

(2) د/ مصطفى علوى . "الأحزاب السياسية والسياسة الخارجية (أكتوبر 1981 .. أكتوبر 1988)" في : د/ أحمد يوسف أحمد (تحرير) . سياسة مصر الخارجية في عالم متغير . مرجع سابق ، ص 329 .

(3) التقرير الاستراتيجي العربي 1990 ، ص 398 .

(4) عمر عز الرجال يوسف . دور وزارة الخارجية المصرية في عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الفترة من 1952-1982 . رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1988 ، ص 25 .

وباستعراض نصوص هذه المواد ، نجد أنها لم تتضمن الإشارة إلى أي دور مباشر للسلطة القضائية في عملية صنع القرار السياسي ، بل تمحورت مهامها بالأساس حول إقامة العدل وحماية الشعب والحفاظ على دستورية القوانين من خلال المحكمة الدستورية العليا ، التي تستطيع أن تقوم بدور غير مباشر في هذا الشأن ، عن طريق مراقبة دستورية القوانين والاتفاقيات المرتبطة بالسياسة العامة والخارجية(*) .

ومن هنا ، يرى البعض أن السلطة القضائية ـ متمثلة في المجلس الأعلى للقضاء ـ ليس لها دخل في عملية صنع القرار ، خاصة تلك القرارات ذات التحولات الكبرى[2] . ويؤكد الواقع على ذلك ، حيث أن السلطة القضائية لم تشكل أي قيد على السلطة التنفيذية في عملية صنع القرار السياسي ، حسبما توفر من معلومات حتى الانتهاء من الدراسة .

* ومما تقدم ، ومن خلال استعراض أدوار سلطات الدولة الثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية ، يتضح مدى سيطرة السلطة التنفيذية على السلطتين الأخرتين ، إلى الحد الذى اتسمت فيه العلاقة بالتبعية من قبل السلطة التشريعية التنفيذية ، كما أن سلطة صنع وإصدار القرار السياسي بصفة عامة والخارجي خاصة ، كانت محصورة في إطار السلطة التنفيذية ، متمثلة في شخص رئيس الدولة ، الذى هو دستورياً رئيسها .

2 ـ دور أجهزة الدولة الرئيسية في عملية صنع القرار السياسي 81-1993 :

إن سياسة أي دولة يفترض أن تشارك في صنعها العديد من المؤسسات ،

---

(1) الدستور . مرجع سابق ، ص ص 34-37 .

(*) حول واقعة توضح تدخل القضاء المصري عام 1981 في أحد القضايا الخاصة بالسياسة الخارجية ، أنظر: د/ محمد السيد سليم . تحليل السياسة الخارجية . مرجع سابق ، ص 461،462 .

(2) من حديث/ محمد أحمد لبيب . في : محمد الطويل . مرجع سابق ، ص 49 .

والتي يختلف دورها من نظام إلى آخر وفقاً لطبيعة النظام السياسي ، كما أن عملية صنع السياسة تتسم بالجماعية ، حيث أن تعاظم دور القائد السياسي في صنعها لا يعنى قيامه بذلك منفرداً ، فهناك استحالة لقيام فرد واحد بالمتابعة وحساب الاحتمالات والبدائل وصياغة السياسة . ومن ثم ، فالضرورة تفرض مشاركة أجهزة ومؤسسات أخرى في صنع السياسة بشكل أو بآخر[1] .

ومن هذا المنطلق ، سوف يتم تحليل دور عدد من الأجهزة والمؤسسات الرئيسية ، في محاولة للوقوف على طبيعة ومدى دور كل منها في إطار عملية صنع القرار السياسي ، وتتحدد هذه الأجهزة في :

- مجلس الوزراء
- وزارة الخارجية
- مجلس الأمن القومي أو المجموعة السياسية
- رئاسة الجمهورية
- المؤسسة العسكرية
- المخابرات العامة
- التنظيم السياسي أو الحزبي

أ ـ مجلس الوزراء :

دستورياً ، فإن مجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ، ويعرف باسم "الحكومة" ، ويتكون من رئيس المجلس ونوابه ، والوزراء ونوابهم... ، ويتولى المجلس الإشراف على أعمال الحكومة[2] ، وتتمثل اختصاصاته في الآتي :

أولاً ـ الاختصاصات الرسمية :

1ـ الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين والقرارات الجمهورية .

---

(1) د/ محمد السيد سليم . تحليل السياسة الخارجية . مرجع سابق ، ص 463 .

(2) الدستور . مرجع سابق . مادة 153 ، ص 31 .

2 ـ توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة .

3 ـ إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها .

4 ـ إعداد مشروعات القوانين والقرارات .

5 ـ إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة .

6 ـ إعداد مشروع الخطة العامة للدولة .

7 ـ عقد القروض ومنحها وفقاً للدستور .

8 ـ ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة[1] .

ومن ثم ، فإن الاختصاصات الرسمية للمجلس تدور حول مشاركة رئيس الدولة في رسم السياسة العامة للدولة ومباشرة تنفيذها وذلك بشكل عام ، ولم يتحدد بوضوح دور المجلس فيما يتعلق بصنع السياسة العامة أو الخارجية خاصة ، كما أنه ليس هناك اختصاصات واضحة لرئيس مجلس الوزراء ، وليس له أي حق في هذا المجال ، سوى تقديم المشورة لرئيس الجمهورية كغيره ممن يستمع إليهم الرئيس[2] .

ثانياً ـ الدور الفعلي للمجلس :

يرى البعض أن مجلس الوزراء خلال هذه الفترة ، قد تعود الاحتماء خلف شخص رئيس الدولة ، مما جعل الرئيس يظهر بكونه : من يرسم كل السياسات ويصدر كل القرارات ويبرم كل الأمور ، والوزارة ما هي إلا منفذة

---

(1) المرجع السابق . مادة 156 ، ص 32 .

(2) د/ محمد قدري حسن . "السياسة الخارجية في النظام الدستوري المصري" . في : د/ أحمد يوسف أحمد (تحرير) . سياسة مصر الخارجية في عالم متغير . مرجع سابق ، ص 468 .

لتعليماته بصورة واضحة[1] .

فيلاحظ ، أن مجلس الوزراء لا يتدخل في القرارات السيادية المتعلقة بالعلاقات الدولية ، وتلك المتعلقة بتوجيه الاقتصاد العام للدولة ، وكذلك قرارات التغيير والتوجيه السياسي والاقتصادي[2] ، ولقد أكد على ذلك أحد الوزراء السابقين ـ من واقع خبرته في العمل داخل المجلس ـ بقوله : "إنه بعد خروج كمال حسن على من الوزارة ، انتفى منصب رئيس مجلس الوزراء وأصبح الأمر اسمياً ، وأصبح هذا المنصب هو منصب مدير مكتب رئيس الجمهورية لشئون مجلس الوزراء ، وأصبح الوزراء الآخرين مديري مكتب لشئون الزراعة أو الري... الخ[3] . ولعل هذا ما دفع أحد زعماء المعارضة السابقين إلى القول : "بأن معظم القرارات تصدر من رئيس الدولة دون عرضها على مجلس الوزراء ، والوزراء يعرفون بعضها من الصحف مثلنا"[4] .

ـ تلك الآراء والأحكام دفعت الباحث إلى القيام بعملية مسح شامل لاجتماعات مجلس الوزراء للتعرف على طبيعة دور المجلس في مجال صنع القرار السياسي ، وذلك ابتداءً من أول اجتماع لوزارة / محمد حسنى مبارك برئاسته يوم 1981/10/16 ، وحتى الاجتماع الذي تم يوم 1993/8/9 برئاسة الدكتور

---

(1) من حديث: ضياء الدين داود- رئيس الحزب الناصري. في : محمد الطويل . مرجع سابق ، ص 27،28 .

(2) من حديث: محمد أحمد لبيب . في : المرجع السابق ، ص 50 .

(3) من حديث/ عبد الرزاق عبد المجيد- نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية الأسبق . في : المرجع السابق ، ص68 .

(4) من حديث/ فؤاد سراج الدين . في : المرجع السابق ، ص18 .

عاطف صدقي[*] ، ولقد بلغ عدد هذه الاجتماعات 225 اجتماعاً[**] ، ترأس الرئيس مبارك منها 25 اجتماعاً ، كما هو موضح بجدول (3-1) .

ومن خلال التحليل الدقيق لهذه الاجتماعات ، اتضح الآتي :

1 ـ عدم ثبات أو دورية انعقاد المجلس ، ففي أحيان كثيرة كان المجلس يجتمع حسب ما تمليه الظروف ، وفى إطار استراتيجية رد الفعل إزاء مواقف وظروف واردة من البيئة الخارجية خاصة .

2 ـ نظراً لتباعد اجتماعات المجلس ، ومن ثم تراكم المشكلات والقضايا المطروحة على جدول أعماله ، فإن جلساته كانت تستمر أحياناً حتى ساعات مبكرة من الصباح ، ومع ذلك لم يكن زمن الاجتماع يسمح لكل عضو أن يناقش الموضوعات المعروضة على نحو فعال ومثمر[1] .

3 ـ غلب على اجتماعات المجلس قضايا تصحيح المسار الاقتصادي وزيادة الاستثمارات والمشروعات الداخلية وإقامة البنية الأساسية ، فضلاً عن الدور الرسمي للمجلس في مجالات إعداد الموازنة والخطة العامة للدولة ، وكذلك مشروعات القوانين ، كما أن الأمور المتعلقة بالإرهاب وأمن البلاد احتلت جانباً كبيراً من اهتمام المجلس في غالبية الاجتماعات .

(*) استعان الباحث في إتمام هذا المسح بالمعلومات الموجودة بمركز الميكروفيلم بمكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، من واقع البيانات المنشورة بجريدة الأهرام .

(**) يلاحظ أنه كانت هناك اجتماعات عديدة عقدها رئيس مجلس الوزراء مع عدد من الوزراء على مدار الفترة ، سواء تحت مسمى "المجموعة الاقتصادية" أو "اجتماعات مصغرة" لبحث موضوع معين ، إلا أن هذه الاجتماعات كانت خارج نطاق المسح الكمي ، أيضاً كان هناك اجتماع لمجلس الوزراء ترأسه السيد/ كمال حسن على بصفته رئيساً للمجلس بالنيابة يوم 1984/6/21 ، في أعقاب وفاة الدكتور/ فؤاد محيى الدين، إلى أن شكل الوزارة في 1984/7/17 .

(1) للمزيد أنظر: د/ السيد عليوة . "كيف يعمل مجلس الوزراء ؟" . الأهرام الاقتصادي ، عدد 964 ، (6 يوليو 1987) ، ص 20،21 .

جدول رقم (3-1)

اجتماعات مجلس الوزراء المصري خلال الفترة 1981-1993

م	الوزارة	الفترة	عدد الاجتماعات	الاجتماعات التي ترأسها الرئيس مبارك
1	وزارة حسنى مبارك	1981/10/14-1982/1/3	3	2
2	وزارة فؤاد محيى الدين الأولى	1982/1/3-1982/8/30	19	3
3	وزارة فؤاد محيى الدين الثانية	1982/8/30-1984/6/5	39	2
4	وزارة كمال حسن على	1984/7/16-1985/9/5	16	1
5	وزارة على لطفى	1985/9/5-1986/11/11	21	3
6	وزارة عاطف صدقي الأولى	1986/11/11-1987/10/13	17	3
7	وزارة عاطف صدقي الثانية	1987/10/13-1993/10/13	85	11
إجمالي عدد الاجتماعات 225 إجتماعاً			200	25

4 ـ لوحظ هامشية ومحدودية الدور الذى يقوم به المجلس فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، حيث اقتصر الأمر عند مناقشة الأمور المتعلقة بها داخل المجلس على مجرد استعراض الأوضاع بصفة عامة أو استعراض تقرير من وزير الخارجية أو وزير الدولة للشئون الخارجية ، أو مجرد تقييم لنتائج جولات الرئيس أو وزير

الخارجية إلى الدول المختلفة ، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً .

5 ـ لوحظ أن المجلس قد اضطلع بدور ملموس في بعض الموضوعات الخارجية ذات الصلة الوثيقة بالأمور الداخلية والسياسات الاقتصادية مثل : الاتفاقيات التجارية ، والاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي وغيرها ، وكانت له في ذلك إسهامات ومبادرات فعالة .

* ومن ثم ، وبنظرة شاملة يبدو جلياً محدودية دور مجلس الوزراء في مجال صنع القرار السياسي والخارجي بصفة خاصة .

ب ـ وزارة الخارجية :

تلعب وزارة الخارجية في غالبية دول العالم دوراً ذو أهمية كبيرة في مجال صنع القرار السياسي ، حيث أصبح النشاط الدبلوماسي في الوقت الراهن يمارس تأثيراً ملموساً وفعالاً على علمية صنع القرارات[1] ، ويقع على عاتق وزارة الخارجية عبء الربط بين المعلومات المختلفة ، بل والمتضاربة في معظم الأحيان ، والتي تصلها من دبلوماسييها ، وتكوين فكرة صحيحة لما يمكن أن يمس ولو من بعيد بالمصالح الوطنية . ويمكن التعرف على دور وزارة الخارجية المصرية في هذا الشأن في الآتي :

أولاً ـ الدور الرسمي للوزارة :

دستورياً ، هي الوزارة المختصة بإدارة العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى وتتلخص اختصاصاتها في :

1 ـ الاشتراك في وضع سياسة مصر الخارجية والقيام بتنفيذها .

2 ـ الإشراف على علاقات مصر مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية

---

(1) د/ درية شفيق بسيوني وآخرون . تطور العلاقات السياسية الدولية . الإسكندرية : مطبعة إسكندرية ، 1984 ، ص 369 .

والإقليمية والهيئات الأجنبية غير الحكومية .

3 ـ التعريف بمصر في الخارج ، وجمع التقارير ، وتقدير المعلومات التي تتعلق بالتطورات التي تؤثر على سلامة وأمن مصر ، أو على علاقاتها بالدول والمنظمات والهيئات الأجنبية .

4 ـ رعاية مصالح مصر بالخارج ورعاية مصالح رعاياها[1] .

ووفقاً للمادة 157 من الدستور ، فإن وزير الخارجية هو الذى يتولى رسم سياسة وزارته في حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها[2] ، إلا أنه مقيد في ذلك بسلطة رئيس الجمهورية ، ويتضح ذلك من خلال استعراض الدليل التنظيمي للوزارة ، الذى ينص في جانب منه على الآتي :

ـ يتخذ رئيس الجمهورية القرارات السياسية العليا لتوجيه السياسة الخارجية للدولة .

ـ وزير الخارجية هو مستشار رئيس الجمهورية الرئيس في الشئون الخارجية ، ويتخذ القرارات في المشكلات السياسية التي تعرض من يوم ليوم[3] .

ثانياً ـ الدور الفعلي للوزارة :

من الناحية الواقعية وبشكل عام ، فإن دور الوزارة قد تحدد في الآتي :

1ـ دور استشارى: حيث تشكل الوزارة جهاز المشورة الأساسي لرئيس الجمهورية في مجال الشئون الخارجية ، ووزير الخارجية هو المستشار الرئيسي والمعاون الأول للرئيس في مجال العلاقات الدولية[1] .

---

(1) سفير/ جمال بركات. الدبلوماسية : ماضيها وحاضرها ومستقبلها . الرياض : مطابع الفرزدق التجارية ، 1985 ، ص 69،70 .

(2) الدستور . مرجع سابق ، ص 32 .

(3) وزارة الخارجية . تنظيم واختصاصات وزارة الخارجية المصرية . (ب ـ ت) ، ص 9 .

2ـ دور إشرافي وتنفيذي: حيث تختص بالإشراف على تنفيذ السياسة الخارجية التي يقررها رئيس الدولة والأجهزة الحاكمة المختصة ، ويقع على عاتقها تنفيذ القرارات التي تتخذ في هذا المجال ، عن طريق الدبلوماسيين والعاملين في الهيئات التابعة لها[2] .

3 ـ دور معلوماتي: حيث تقوم الوزارة بدور هام في مجال تحليل وتصنيف وتقديم المعلومات إلى أجهزة الدولة المختلفة ، فأجهزة المخابرات والمعلومات بمختلف مستوياتها ورئاسة الجمهورية وغيرها من الأجهزة المعنية ، دائماً ما تكون على اتصال مباشر بوزارة الخارجية من أجل الحصول على المعلومات التي تحتاج إليها ، في إطار من التنسيق الكامل[3] .

ج ـ مجلس الأمن القومي أو المجموعة السياسية :

وفقاً للدستور ، فإن مجلس الأمن القومي هو أحد المجالس القومية المتخصصة ، التي تنشأ للمعاونة في رسم السياسة العامة للدولة في كافة مجالات النشاط القومي وتكون تابعة لرئيس الجمهورية ، والتي يتحدد تشكيل واختصاصات كل منها بقرار منه شخصياً[4] ، ويتشكل المجلس من :

1 ـ رئيس الجمهورية (رئيساً للمجلس) .

2 ـ نائب رئيس الجمهورية (حال وجوده) .

3 ـ رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشورى .

---

(1) جمال علي زهران . مرجع سابق ، ص 213 .

(2) للمزيد أنظر: سفير/ جمال بركات . مرجع سابق ، ص 63،64 .

(3) ودودة بدران . السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كيندي . رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1973 ، ص 35،36 .
أيضاً : لواء دكتور/ أحمد عبد الحليم . "دور مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ووزارة الري والمؤسسات البحثية والفكرية في صنع السياسة الخارجية". بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية . المدرسة المصرية في السياسة الخارجية . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 13- 15 يناير 2001 ، ص 11 .

(4) الدستور . مرجع سابق . مادة 164 ، ص 34 .

4 ـ رئيس مجلس الوزراء .

5 ـ وزير الخارجية . 6 ـ وزير الدفاع .

7 ـ رئيس المخابرات العامة (سكرتير المجلس) .

8 ـ قد يستدعى وزراء (الداخلية ـ التخطيط ـ الاقتصاد ـ المالية) .

9 ـ قد تستدعى أية خبرات يرى المجلس ضرورة الاستعانة بها .

ويعين رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس رئيساً له ، وفى حالة حضور الرئيس الجلسات تكون له رئاسته[1] ، ويمكن التعرف على دور المجلس في سياق الآتي :

أولاً ـ الاختصاصات الرسمية للمجلس :

1 ـ تحديد الهدف أو الأهداف القومية للدولة .

2 ـ رسم سياسة الدولة أو ما يعرف بالاستراتيجية القومية .

3 ـ إقرار الأهداف التخصيصية العليا للدولة في المجالات المختلفة (السياسية والعسكرية والاقتصادية...) ، بعد التأكد من ارتباطها جميعاً بالهدف القومي للدولة .

4 ـ التصديق على السياسات التخصيصية لكافة قوى الدولة (سياسية ، عسكرية ، اقتصادية) .

5 ـ متابعة تنفيذ السياسات التخصيصية بالدولة[2] .

ثانياً ـ الدور الفعلي للمجلس :

بعد تولى الرئيس مبارك الحكم بعدة أشهر لوحظ أن تسمية مجلس الأمن القومي قد تم استبدالها بما يعرف بـ"المجموعة السياسية" ، وظلت هذه

---

(1) عميد أ.ح . محسن فؤاد سعيد . مجتمع المخابرات كأحد وسائل حماية الأمن القومي المصري . أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، الدورة 17 ، 1988 ، ص 54 .

(2) عقيد أ.ح محمد عمر الخطاب . دور المخابرات الاستراتيجية في تحقيق أمن مصر القومي . أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، الدورة 13 ، 1985- 1986 ، ص 19 .

التسمية قائمة حتى نهاية الفترة ، باستثناء اجتماعين فقط أطلقت عليهما الصحف تسمية مجلس الأمن القومي(*) .

وتتفق المجموعة السياسية مع فكرة هيئة المستشارين(**) ، في أن كلتاهما تختص بتقييم البدائل والمساعدة في اتخاذ القرارات السياسية في المدى القريب ، ولكنهما تختلفان في أن المجموعة السياسية مشكلة من قيادات الدولة ، ويحضرها من تتصل وظيفته بالموضوع المعروض للنقاش ، أيضاً تتميز المجموعة السياسية من زاوية أنها لا تعبر فقط عن آلية لترشيد القرار الرئاسي ـ كحال هيئة المستشارين ـ بل أنها ترمز إلى الحرص على التنسيق في التحرك العملي بين كافة أجهزة الدولة فيما يتعلق بموضوع معين(1) .

ومن واقع مسح شامل لاجتماعات المجموعة على مدار فترة الدراسة ، اتضح أن عدد هذه الاجتماعات قد بلغ (31) اجتماعاً ، عقد أولاها يوم 1981/12/16 ، والأخير تحت هذا المسمى كان يوم 1987/12/19 ، وذلك وفقاً للجدول التالي (3-2) .

(*) هذان الاجتماعان عقدا في 1981/2/16 و1982/7/3 .

(**) أنشئت هيئة المستشارين بقرار من الرئيس السادات في : 1981/3/19 ، وكان من أوائل القرارات الجمهورية التي اتخذها الرئيس مبارك قراراً بإلغائها في : 1982/1/24 .

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1988 ، ص 458 .

جدول رقم (3-2)

اجتماعات مجلس الأمن القومي أو المجموعة السياسية 1981-1993

العام	عدد الاجتماعات	تواريخ هذه الاجتماعات
1981	1	1981/12/16
1982	15	82/1/5 ، 1/13 ، 4/21 ، 5/23 ، 5/31 ، 6/24 ، 6/28 ، 7/3 ، 7/5 ، 7/6 ، 7/18 ، 8/8 ، 8/12 ، 9/4 ، 1982/10/7
1983	7	1983/2/7 ، 11/6 ، 11/27 ، 12/6 ، 12/15 ، 12/19 ، 1983/12/28
1984	3	1984/3/19 ، 6/20 ، 1984/7/23
1985	2	1985/4/22 ، 1985/10/12
1986	1	1986/4/16
1987	2	1987/11/12 ، 1987/12/19
الإجمالي	31	

ولقد ترأس الرئيس مبارك هذه الاجتماعات ، عدا اجتماع واحد غاب عنه الرئيس ، وترأسه الدكتور/ فؤاد محيى الدين يوم 1982/8/12 ، وذلك لمناقشة الموقف الخاص بإسرائيل والأوضاع في لبنان .

ويلاحظ ، أنه كانت هناك اجتماعات عديدة عقدها الرئيس على مدار الفترة ، تحت مسميات مختلفة مثل : اجتماع مع كبار معاونيه ، أو مع مستشاريه ، أو مع كبار المسئولين في الدولة ، كل تلك الاجتماعات كانت خارج نطاق المسح

الكمي ، حتى وإن حضرها نفس الأشخاص الذين يحضرون اجتماعات المجموعة السياسية ، إلا أنها كانت في إطار المسح الكيفي للدراسة .

* ومن خلال التحليل الدقيق لهذه الاجتماعات ، اتضح الآتي :

1 ـ عدم ثبات عدد أعضائها ـ رغم ثبات بعض الشخصيات ـ وأيضاً عدم ثبات دورية الانعقاد .

2 ـ حضور فرد أو أكثر من هيئة مكتب رئيس الجمهورية بصفة دائمة .

3 ـ تدور اجتماعات المجموعة بالأساس حول موضوعات السياسة الخارجية والأمن القومي ، وإن تعرضت لأمور داخلية ، يكون ذلك في إطار انعكاسات السياسة الخارجية عليها .

4 ـ الموضوعات التي تعرض في الاجتماعات تكون متعلقة بالأمور التي يجب على الدولة أن تتخذ بشأنها قراراً أو رد فعل تجاه الأحداث الواردة من البيئة الخارجية ، كدراسة مبادرة ريجان ، وغزو إسرائيل للبنان 1982 ، وأزمة الخليج 1990 .

5 ـ لم يتم الوقوف بصورة واضحة على كيفية اتخاذ القرار داخل المجموعة ، إلا أنه وفقاً لما توفر من معلومات يمكن القول بسيادة إرادة الرئيس وتوجيهاته على سائر الحضور في هذه الاجتماعات[1] .

د ـ رئاسة الجمهورية :

وتمثل ذلك الجهاز الذى يمارس من خلاله رئيس الجمهورية عمله وسلطاته الدستورية ، ولقد أخذت مؤسسة الرئاسة في مصر أول شكل تنظيمي لها عام 1955[1] .

---

[1] وحول ذلك أنظر: المرجع السابق ، ص 458 .
أيضاً: لواء دكتور/ أحمد عبد الحليم . "دور مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ووزارة الري والمؤسسات البحثية والفكرية في صنع السياسة الخارجية". مرجع سابق ، ص 8،9 .

وفى عهد الرئيس مبارك ، فإن المؤسسة تكونت من قطاعات ثلاث ، هي : الحرس الجمهوري ، الأمانة العامة ، ومكتب رئيس الجمهورية . والحرس الجمهوري هو قطاع عسكري يتكون من وحدات عسكرية مهمتها حماية الرئيس ، أما الأمانة العامة فهي قطاع إداري يندرج تحته كل من : الياوران ، الذى يقوم بمهام في الداخل والخارج ، وجهاز الأمناء ، الذى يختص بالمراسم ، إلى جانب الشئون المالية والإدارية ، ودور هذين القطاعين لا يتعدى الوظائف العسكرية أو الإدارية ، إلا أن القطاع الثالث "مكتب رئيس الجمهورية" يمكن اعتباره مؤسسة الرئاسة بالمعنى السياسي، وينقسم إلى :

1- مدير مكتب رئيس الجمهورية: وهو حلقة الاتصال بين الرئيس شخصياً وجميع الأجهزة الأخرى في الدولة .
2- مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية: ويتركز نشاطه غالباً في مجال السياسة الخارجية .
3- سكرتارية الرئيس: وتنقسم إلى سكرتارية خاصة ، ومنصب سكرتير الرئيس لشئون المعلومات والمتابعة[2] .

ولقد صدر قرارين جمهوريين رقمي 73، 74 في أبريل 1988 ، بإعادة تشكيل مؤسسة الرئاسة بتغيير شكلها التنظيمي من شكل الأمانة العامة ، والرجوع مجدداً إلى شكل الديوان مرة أخرى ، وهو ما يؤكد نمو بيروقراطية تلك المؤسسة ، واتجاه النظام إلى وقاية رئيس الجمهورية من المشكلات المتزايدة التي تواجهها السلطة التنفيذية[3] .

---

(1) د/ سلوى شعراوى . "التغيير والاستمرارية في مؤسسة الرئاسة" . في : د/ على الدين هلال (تحرير) . النظام السياسي المصري: التغيير والاستمرار . القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1988 ، ص 141 .
(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1986 ، ص 360، 361 .
(3) التقرير الاستراتيجي العربي 1989 ، ص 373 .

ويرى البعض، أن مؤسسة الرئاسة تلعب دوراً هاماً في عملية صنع القرار السياسي ، حيث تعد حلقة الاتصال بين كافة أجهزة المعلومات والمشورة والأجهزة المعنية بصنع القرار وبين رئيس الجمهورية من جانب آخر .

فأجهزة الدولة على اختلاف مستوياتها تعتبر أجهزة معاونة لمؤسسة الرئاسة ، والتي من جانبها تعمل على استثمار إمكانات وطاقات تلك الأجهزة استثماراً جيداً ـ باعتبارها في مستوى أعلى وتلك الأجهزة تعد تابعة لها ـ وذلك بهدف ترشيد القرار السياسي لاسيما في المجال الخارجي[1] .

كذلك ، فإن هناك دوراً يلعبه كل من مساعدي ومستشاري الرئيس ـ في إطار مؤسسة الرئاسة ـ في مجال صنع القرار السياسي[2] ، إلا أن هذا الدور غير محدد المعالم وغير واضح الأبعاد ، وذلك نظراً لاعتماد الرئيس مبارك على وزرائه بطريقة مباشرة ، وإيمانه بعدم محورية أو أساسية دور أي فرد ، وعدم تقبله لفكرة الاعتماد على الفرد في كل شيء .

ومن ثم ، يمكن القول بأنه في عهده قد تم تحجيم مؤسسة الرئاسة وتقليص دورها إلى حد ما[3] ، ويرجع ذلك إلى قناعات الرئيس مبارك نفسه ، حيث أكد على ذلك مراراً بأنه لا يؤمن بتكديس مؤسسة الرئاسة بالمستشارين ، الذين يمكن أن يتضخم نفوذهم يوماً بعد يوم ويتحولوا إلى مراكز قوى ـ لا يجب تكرارها ـ ويكون ذلك على حساب الحكومة وتحول بينه وبين الالتحام الكامل مع مشاعر المواطنين[4] .

---

(1) جمال على زهران . مرجع سابق ، ص 223،224 .

(2) من حديث/ المهندس/ إبراهيم شكرى- زعيم حزب العمل . في : محمد الطويل . مرجع سابق ، ص 22 .

(3) د/ سلوى شعراوى . مرجع سابق ، ص 159 .

(4) على سبيل المثال أنظر :

- حديث الرئيس إلى المصور . المصور، عدد 3221 ، (4 يوليو 1986) ، ص 11 .

- لقاء الرئيس مع هيئة التدريس بكلية الاقتصاد ، الأهرام ، 1989/5/16 ، ص 3 .

* وخلاصة القول ، أن مؤسسة الرئاسة تعد جهاز مشورة من الدرجة الأولى ، إلى جانب كونها جهاز معلومات ، حيث أنها البوتقة التي تمتزج فيها مخرجات الأجهزة الأخرى في الدولة .

هـ ـ المؤسسة العسكرية :

وفقاً للدستور ، فإن الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة ، والتي هي ملك الشعب ومهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها وحماية مكاسب النضال الشعبي الاشتراكي ، ولا يجوز لأى هيئة أو جماعة إنشاء أية تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية[1] . ورئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وهو الذى يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب ، وهو الذى يعين العسكريين ويعزلهم من مناصبهم[2] .

والدور الرسمي للمؤسسة العسكرية يتمحور حول أمن البلاد وسلامتها وحماية النظام والشرعية ، والحفاظ على مكاسب الشعب ومقدراته[3] ، ولقد أكدت بالفعل واقعة تمرد جنود الأمن المركزي في أبريل 1986 ـ من منظور الكثيرين ـ على أن الجيش هو الحامي الحقيقي للنظام[4] .

ويلاحظ أن منصب رئيس الجمهورية كقائد أعلى للقوات المسلحة ، يضع هذه المؤسسة تحت الإشراف المباشر له ، فالقيادة العامة للقوات المسلحة تتبعه مباشرة ، كما أن جميع ترقيات ضباط الجيش إلى رتبة لواء فأعلى يجب أن تصدر بقرار جمهوري بناء على ترشيح القائد العام أي وزير الدفاع ، هذا

---

(1) الدستور . مرجع سابق ، المادة 180 ، ص37 .

(2) المرجع السابق . المادتان 143 ، 150 ، ص ص 28-31 .

(3) خطاب الرئيس في ذكرى ثورة يوليو ، 1983/7/21 . القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، نشرة الوثائق ، (يوليو - ديسمبر 1983) ، ص 19 .

(4) د/ روبرت سبرنجبورج . "الرئيس والمشير: العلاقات المدنية والعسكرية في مصر اليوم" . في : د/ أحمد عبد الله (تحرير) . الجيش والديمقراطية في مصر . القاهرة : سينا للنشر ، 1990 ، ص 71 .

فضلاً عن حقه الدستوري في عزل أي من العسكريين وقتما يشاء[1] .
ومن ثم ، فإن دور هذه المؤسسة منوط باتجاهات رئيس الجمهورية ، إلا أنها تلعب دوراً هاماً في مجال التأثير على الرئيس ، حيث تمارس ضغوطاً من أجل الحفاظ على مستوى قدراتها وتسليحها وامتيازاتها ، كذلك تقوم بدور هام من خلال مخابراتها الحربية ، من حيث كونها جهاز تجميع وتحليل معلومات يمتلك القدرة على وضع تقديرات موقف بدرجة كبيرة من الدقة[2] ، كما أنها تعد جهازاً له وزنه في إعداد الاستراتيجية السياسية والعسكرية ، كما يوفد إلى بعض البعثات في الدول الهامة ملحقين عسكريين أو جويين أو بحريين ، للعمل على تعزيز العلاقات في مجالات التسلح ، وعقد الصفقات العسكرية ، ومتابعة التطورات الحديثة في فنون الحرب والتسليح .
ومن ثم ، فهي تشارك في رسم سياسة الدولة الخارجية وفى تنفيذها في حدود اختصاصها[3] ، إلا أن هذه المشاركة قصرها أحد قادتها في إطار تكليف القيادة السياسية ، عبر القيام بتقدير موقف بأبعاده السياسية والعسكرية ، كي تأخذها القيادة السياسية بعين الاعتبار عند صنع القرار السياسي[4] .
واتفاقاً مع ذلك ، يرى البعض أن القوات المسلحة بحكم عملها تعد مصدر معلومات وتقديرات مهمة في صناعة القرار ، إلا أنها لا تفرض القرارات على الرئيس ، إنما له أن يأخذ بتلك الإمكانات في الاعتبار من عدمه ، حيث أن دورها هنا ليس إلزامياً[5] ، ويؤكد على ذلك آخرون ، بأنه لا دخل

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1986 ، ص 360،361 .
(2) جمال على زهران . مرجع سابق ، ص 222 .
(3) سفير/ جمال بركات . مرجع سابق ، ص 68 .
(4) الفريق/ يوسف صبري أبو طالب . "وجود نظام للأمن القومي العربي ضرورة مهما كانت التكلفة" . أكتوبر ، عدد 728 ، (7 أكتوبر 1990) ، ص 3 .
أيضاً : لواء دكتور/ أحمد عبد الحليم . مرجع سابق ، ص 10،11 .
(5) من حديث السفير/ تحسين بشير- المتحدث الرسمي الأسبق لكل من الرئيسين ناصر والسادات . في : محمد الطويل . مرجع سابق ، ص 63 .

للقوات المسلحة كمؤسسة بعملية صنع القرار السياسي ، إنما المؤثر هنا هو قائد القوات المسلحة وطبيعة شخصيته[1] .

وفيما يتعلق برؤية الرئيس مبارك لدور هذه المؤسسة على مدار فترة الدراسة ، يلاحظ أنه كان يركز دوماً على الدور الاحترافي للقوات المسلحة في مجال حماية البلاد وأمنها ، ولم يشر قط إلى أي ضغوط واجهته من قبل المؤسسة العسكرية فيما يتعلق بصنع القرار السياسي[2] .

حيث أن الرئيس ومنذ بداية عهده عمل باهتمام وبدرجة كبيرة على حصر أو تقييد نفوذ هذه المؤسسة بعيداً عن مجال القرارات السياسية ، كما بدا خلال الفترة أن المؤسسة العسكرية من جانبها قد قبلت حصر دورها في هذا الشأن ، وتحويل اهتمامها نحو التحديث العسكري وبعض الأنشطة الاقتصادية ، وذلك تعويضاً لها عن دورها المقلص في المجال السياسي[3] .

و ـ المخابرات العامة :

لا جدال في أن هناك علاقة هامة وقوية بين نشاط المخابرات وعملية صنع القرارات السياسية ، وخاصة تلك التي تتعلق بالأمن القومي للدولة ، كما أن حسن أو سوء استخدام المعلومات التي تقدمها أجهزة المخابرات وتقديراتها غالباً ما يؤثر تأثيراً بالغاً على نجاح سياسة الدولة الخارجية أو فشلها[1] .

---

(1) من حديث/ محمد أحمد لبيب . في : المرجع السابق ، ص 59 .

(2) حول رؤية الرئيس لهذا الدور، أنظر على سبيل المثال :
- كلمة الرئيس للقوات المسلحة ، 1981/10/14 ، القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، مجموعة خطب الرئيس ، (أكتوبر- ديسمبر 1981) ، ص 60 .
- كلمة الرئيس في عيد تحرير سيناء ، 1989/4/25 ، القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، نشرة الوثائق ، (يناير- يونيو 1989) ، ص 45 .
- كلمة الرئيس في ذكرى نصر أكتوبر، 1990/10/4 ، القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، موقف مصر من أزمة الخليج . أبريل 1991 ، ص 22 .

(3) Stephen Gotowicki . "The Military In Egyptian Society" . In : Phebe Marr (ed.) . Egypt At The Crossroads . Op. Cit. , PP 117-118 .

وتلعب أجهزة المخابرات في مصر دوراً حيوياً في مجال توفير المعلومات لصانع القرار ، وفى ذات الوقت التأمين ضد أنشطة المخابرات المضادة ، وتتعدد تلك الأجهزة في مصر ، وكل جهاز يعمل في إطار شبه مستقل[2] .

والمخابرات العامة تتبع رئيس الجمهورية مباشرة ، كما أن رئيسها يعد مسئولاً أمامه مسئولية مباشرة[3] ، وتعمل المخابرات العامة طبقاً لتعليمات رئيس الجمهورية وتوجيهات مجلس الأمن القومي .

وفى مجال إدارة السياسة الخارجية تقوم المخابرات العامة بتقدم المعلومات والتقديرات التي تساهم في تنفيذ وتخطيط عدداً من الإجراءات ، كالآتي :

1 ـ إعداد الدراسات والتقديرات الخاصة بالموقف السياسي لدولة الخصم واتجاهات تحركها داخلياً وخارجياً .

2 ـ إعداد الدراسات والتقديرات الخاصة بعلاقات الدولة الخصم ، وموقفها على صعيد العلاقات الدولية وداخل المنظمات الدولية .

3 ـ تحديد نقاط الخلاف بين دولة الطرف الآخر في الصراع والدول الصديقة والحليفة لها ، وكيفية الاستفادة من ذلك[4] .

* ومن ثم يمكن القول ، بأنه بقدر حجم المعلومات واتساع مجالات الأنشطة التي تقوم بها المخابرات العامة ، وقدرتها على التنبؤ وتقديم البدائل والأفكار وعرض التوصيات المناسبة ، بقدر ما يسهل على القيادة السياسية اتخاذ القرار المناسب ، والتوجه نحو الحلول الأكثر واقعية والأقرب احتمالاً لتحقيق المصلحة الوطنية والأمن القومي[1] .

---

(1) صلاح نصر . حرب العقل والمعرفة . ط3 ، بيروت : دار الوطن العربي للنشر والتوزيع ، 1985 ، ص 326 .

(2) عقيد أ.ح/ محمد عمر الخطاب . مرجع سابق ، ص 17 .

(3) صلاح نصر . مرجع سابق ، ص 476 .

(4) عقيد أ.ح./ محمد عمر الخطاب . مرجع سابق ، ص 47،48 .

فجهاز المخابرات العامة يلعب دوراً هاماً وغير محدود في مجال تقديم المشورة والمعلومات التي تتسم بالدقة العالية ، ويعد جهاز تقديرات موقف على أعلى مستوى ، ما جعل له مكان الصدارة في معاونة رئيس الجمهورية .

ز ـ التنظيم السياسي أو الحزبي :

إن دور الأحزاب السياسية في عملية صنع القرار السياسي بصفة عامة ، يعتمد على طبيعة النظام السياسي والنظام الحزبي ، وهل يقوم على أساس نظام الحزب الواحد أم ثنائية أم تعددية الأحزاب ، أيضاً يعتمد على مدى قوة الأحزاب السياسية ، حيث أن كلاً من تلك الحالات تفترض تأثيرات مختلفة[2] .

وفى مصر ، فإنه منذ قيام التعددية الحزبية عام 1976 وحتى اعداد الدراسة ، أصبح يوجد ما يقرب من ستة عشر حزباً سياسياً تتبارى في الساحة السياسية ، تمارس دورها انطلاقاً من برامجها وأهدافها وأيديولوجيتها[3] .

وواقعياً، فإنه لم يثبت خلال فترة الدراسة ، أن أحزاب المعارضة قد نجحت في تغيير أي قرار سياسي ، أو أنها شكلت ضغطاً حقيقياً على نظام الحكم ، أو أنها أثرت من قريب أو من بعيد على عملية صنع القرار السياسي[4] .

والحزب الوطني الديمقراطي ـ باعتباره الحزب الحاكم وقتئذ ـ ومن خلال تواجده القوى داخل السلطة السياسية وأجهزة الإعلام الجماهيرية ، توافرت له فرص أكبر بكثير من تلك المتاحة للأحزاب الأخرى في مجال التأثير على هذه العملية ، وإن كانت تحركات الحزب في هذا الشأن موجهة إلى حد كبير بواسطة المؤسسات الحكومية أكثر من كونها بيد الحزب ذاته ،

---

(1) المرجع السابق ، ص 17 .

(2) ودودة بدران . السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كيندي . مرجع سابق ، ص 27 .

(3) د/ أسامة الغزالي حرب . "النظام الحزبي في مصر وأزمة الفعالية" . الأهرام ، 1988/5/13 ، ص 6 .

(4) من حديث: محمد أحمد لبيب . في : محمد الطويل . مرجع سابق ، ص 53 .

حيث أن الحزب يستقبل تصورات معينة في المجال السياسي ويتبناها[1] . والتعرف على دور الحزب الوطني الديمقراطي في مجال صنع القرار السياسي ، يكون من خلال المستويات العليا في الحزب ، كالمكتب السياسي . ومن هذا المنطلق ، قام الباحث بعمل مسح شامل لاجتماعات الرئيس مبارك ـ بصفته رئيساً للحزب ـ مع أعضاء المكتب السياسي على مدار فترة الدراسة ، حيث بلغت هذه الاجتماعات (16) اجتماعاً[*] ، كان الأول يوم 1981/12/17 ، والأخير كان يوم 1989/5/12[**] ، ولقد أظهر التحليل الدقيق لهذه الاجتماعات الآتي :

1 ـ عدم ثبات دورية الانعقاد، وذلك على خلاف ما ورد بالمادة 56 من النظام الأساسي للحزب ، التي تنص على اجتماع المكتب السياسي للحزب كل ثلاثة أشهر أو بناء على دعوة رئيس الحزب[2] .

2 ـ عادة ما يبدأ الاجتماع بعرض من الرئيس لرحلة أو جولة قام بها ، أو مجرد استعراض للوضع العام داخلياً وخارجياً .

3 ـ الموضوعات التي عرضت للنقاش انصبت على الأمور والأوضاع الداخلية في المقام الأول ، كذلك الأمور الخاصة بالحزب وتشكيلاته والإعداد لمؤتمراته ، أما التطرق للأمور الخارجية فكان في إطار ما

---

(1) د/ مصطفى علوي . "الأحزاب السياسية والسياسة الخارجية (أكتوبر 1981- أكتوبر 1988)" . مرجع سابق ، ص 300 ، 327 ، 328 .

Also - Michael Hudson . "After The Gulf War : Prospects For Democrat-Ization In The Arab World" . Middle East Journal , Vol. 45 , No. 3 , (Summer 1991) , P 411 .

(*) يلاحظ أنه كانت هناك اجتماعات موسعة عقدها الرئيس على مدار الفترة مع كل من الهيئة البرلمانية للحزب والنادي السياسي للحزب، كل تلك كانت خارج نطاق المسح الكمي ، ولكن كانت داخل إطار المسح الكيفي للدراسة .

(**) يلاحظ أنه بعد هذا التاريخ ، عقد الرئيس عدداً من الاجتماعات مع هيئة الأمانة العامة ، وذلك لبحث الأمور الخاصة بالحزب وتشكيلاته، على سبيل المثال : 91/9/4، 91/11/5، 92/2/23، 1992/4/22 .

(2) الحزب الوطني الديمقراطي . النظام الأساسي للحزب . القاهرة : أمانة التنظيم بالحزب ، (ب. ت) ، ص 42 .

يرى الرئيس ضرورة عرضه على الحزب ، إما للإحاطة أو لفتح باب المناقشة حول موضوع معين ، أو لتهيئة الساحة السياسية - من خلال تحركات الحزب - لاستقبال قرار معين .

4 - لوحظ أن المؤتمر العام للحزب الذى انعقد في يوليو 1992 ، قد فوض الرئيس مبارك في اختيار المكتب السياسي للحزب ، وبذلك أصبح هذا المكتب من صنيعة الرئيس .

ومن ثم يمكن القول ، أن دور الحزب في مجال صنع القرار السياسي منوط باتجاهات رئيس الجمهورية بوصفه رئيس الحزب ، وهذا الدور لم يخرج عن كونه أداة لحشد التأييد والتعبئة الجماهيرية للقرارات والتوجهات السياسية للدولة .

* ومما تقدم ، ومن خلال استعراض الدور الرسمي والفعلي لأجهزة ومؤسسات الدولة الرئيسية في مجال صنع القرار السياسي ، يمكن القول أن هذا الدور قد تحدد بكونه أداة في يد صانع القرار الرئيسي - رئيس الدولة - كما يمكن تقسيم هذه الأجهزة والمؤسسات انطلاقاً من ذلك ، إلي الآتي :

1 - أجهزة معلومات : وتشمل وزارة الخارجية والمخابرات العامة .

2 - أجهزة مشورة : المخابرات العامة ، وزارة الخارجية ، المؤسسة العسكرية ، المجموعة السياسية ، ورئاسة الجمهورية .

3 - أجهزة التأييد السياسي وإضفاء الشرعية : وتتمثل في مجلس الشعب ، والتنظيم السياسي أو الحزب الحاكم .

3 ـ واقع عملية صنع القرار السياسي في مصر 81-1993 :

تقترب عملية صنع القرار السياسي في مصر من نموذج القائد ـ النخبة أو نموذج القائد المسيطر[1*] ، والذى يتضمن وجود صانع السياسة المسيطر ، الذى يقوم باتخاذ القرارات بمفرده دون الحاجة إلى مشورة شخصيات أو مؤسسات معينة ، باستثناء مجموعة من المستشارين المقربين ، الذين يعينهم بإرادته المنفردة ، دون أن يكون لهم أية مصادر مستقلة للقوة السياسية .

وعملية صنع القرار السياسي المصري في العهود الثلاثة (عبد الناصر ، السادات ، ومبارك) اندرجت تحت هذا النمط (القائد المسيطر) ، وذلك على الرغم من الاختلاف بين القادة الثلاث في الأسلوب والتوجهات[2] .

وتحديداً ، يمكن الوقوف على عدد من السمات الواقعية لعملية صنع القرار السياسي خلال فترتى حكم الرئيس مبارك 81-1993[3] ، تتمثل في الآتي :

أ ـ التأني والهدوء في صنع القرار :

حيث يلاحظ أن الرئيس مبارك يميل دائماً إلى التمهل والتأني الشديدين والإعداد الطويل قبل اتخاذ القرار ، ولقد أكد علي ذلك تحليل العديد من القرارات في عهده ، فإعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي السابق استغرق ما يقرب من ثلاث سنوات ، كما أن عودة العلاقات مع الدول العربية

(*) Leader Staff or Presidential Center .

(2) أحمد تهامي عبد الحي . "آليات صنع السياسة الخارجية المصرية" . السياسة الدولية ، عدد 139 ، (يناير 2000) ، ص 70،71 .
وللمزيد أنظر: د/ جمال على زهران . من يحكم مصر؟ - دراسة في صنع القرار السياسي في مصر والعالم الثالث . القاهرة : مطابع الطوبى التجارية ، 1993، ص ص 249- 254 .

(3) للمزيد حول ذلك يمكن الرجوع إلى رسالة الباحث للماجستير . مرجع سابق ، ص ص 209- 216 .
أيضاً : د/ جمال على زهران . "عملية صنع القرار السياسي في مصر: دراسة في فترة حكم الرئيس مبارك" . في : د/ أحمد يوسف أحمد (تحرير) . سياسة مصر الخارجية في عالم متغير . مرجع سابق ، ص ص 498-503 .

استغرق حوالى سبع سنوات ، فضلاً عن قرارات التغيير التي كانت مطلوبة ولازمة في بداية حكمه . ويمكن إرجاع ذلك إلى كونه طياراً ، حيث يتوخى الحذر الشديد واحتساب نسبة المخاطر واحتمالات النجاح والفشل ، كما أن شخصيته لا تميل إلى المغامرة على الإطلاق ، ومن ثم فهذه السمة البارزة تعد أساسية لعملية صنع القرار في عهده ، أكد عليها هو بنفسه في مناسبات عديدة[1] .

ب ـ توسيع درجة المشورة في عملية صنع القرار :

لوحظ أن الرئيس مبارك يعتمد وبدرجة كبيرة على استشارة الخبراء والمتخصصين في كافة المسائل الفنية ، وذلك للمعاونة في صنع القرار بشأن أمور محددة ، ولعل ذلك بدأ بعقده المؤتمر الاقتصادي 1982 ، ثم المشكلات السكانية ، وإقامة المحطات النووية ، وقضايا تطوير التعليم وغيرها من القضايا الفنية ، ولقد أكد على ذلك التوجه عدد من رؤساء الحكومات الذين عملوا تحت قيادته[2] ، كما أننا نجد تلك السمة واضحة جلية في سياق خطابه السياسي[3] ، أيضاً يتفق ذلك مع تحليل البيئة النفسية للرئيس ، حيث أكد هذا التحليل على أنه لا يتخذ قراراً إلا بعد اللجوء إلى المتخصصين والخبراء في الموضوع محل القرار[4] .

---

(1) على سبيل المثال أنظر :
- خطاب الرئيس في عيد العمال ، الأهرام ، 1982/5/2 ، ص 6 .
- حديث الرئيس للأخبار ، الأخبار ، 1986/10/18 ، ص 3 .
- لقاء الرئيس بهيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، الأهرام ، 1989/5/16 ، ص 3 .

(2) أنظر في ذلك :
- حديث د/ على لطفى- رئيس مجلس الوزراء السابق ، أخبار اليوم ، 1987/8/22 ، ص 3 .
- حديث/ كمال حسن على- رئيس مجلس الوزراء السابق ، المرجع السابق ، ص 3 .

(3) على سبيل المثال : - حديث الرئيس للأخبار ، الأخبار ، 1982/1/24 ، ص 4 .
- خطاب الرئيس فى ذكرى 15 مايو ، الأهرام ، 1983/5/15 ، ص 3 .

(4) للمزيد يمكن الرجوع إلى الباب الخاص بتحليل البيئة النفسية للرئيس في : رسالة الباحث للماجستير . مرجع سابق ، ص ص 70- 173 .

أما بالنسبة للمسائل والقضايا السياسية ـ غير الفنية ـ فيلاحظ الافتقاد النسبي للمشورة ، وهناك الكثير من القرارات السياسية تؤكد على عدم الاستجابة للمشورة والإصرار على تنفيذ وجهة نظره فقط ، مثل : قانون الانتخابات البرلمانية 84 ، 87 ، 1990 ، أيضاً قانون الإدارة المحلية 1988 ، فضلاً عن قانون الطوارئ ، الذى مازال سارياً رغم رفض غالبية فئات وقطاعات المجتمع لاستمرارية ذلك القانون .

ج ـ عدم الميل إلى أسلوب المفاجآت أو الصدمات الكهربية :

ويظهر ذلك جلياً طوال حكم الرئيس مبارك ، فلم يفاجئ الشعب بأية قرارات ، مثلما كان يفعل الرئيس السادات ، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة المناخ السياسي الذى تولى فيه الحكم والحاجة الماسة إلي خلق مناخ من الثقة مع الشعب ، الأمر الذى يتنافى مع إتباع أسلوب الصدمات الكهربية ، كما أن الخروج من القيود التي وضعت فيها مصر خلال حكم السادات كان يستلزم الهدوء في اتخاذ القرارات[1] ، ولقد أكد الرئيس مبارك على ذلك في مناسبات عديدة[2] ، ولعل ذلك يتفق مع ميل الرئيس بالأساس إلى الإعداد الطويل والهادئ للقرارات قبل إصدارها .

د ـ الاتساع النسبي لحرية الحركة لأجهزة صنع القرار التنفيذية في مجال السياسة الخارجية :

مثل وزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، حيث أوضح تحليل العديد من القرارات في المجال الخارجي ، وجود دور أكبر لوزارة الخارجية فيها مثل : عودة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي السابق ، ودورها في مؤتمرات عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي وغيرها ، كما أن وزارة الاقتصاد

---

(1) إبراهيم نافع . "مصر ومبارك وانتهاء زمن المغامرات". الأهرام ، 1992/10/9 ، ص 3 .

(2) على سبيل المثال أنظر:
- حديث للرئيس مع الصحفيين فى العالم الثالث ، الأهرام ، 1983/2/16 ، ص 3 .
- ترجمة لمقال للكاتب الأمريكي ستيفن جولد شتاين بالواشنطن تايمز: الأهرام ، 1983/5/8 ، ص 3 .

كان لها دوراً كبيراً في صناعة القرارات الاقتصادية مثل : المفاوضات والاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ونادى باريس ، وإن كان هذا الدور محكوماً بعدد من الضغوط من مصادر مختلفة .

* إلا أنه رغم وجود هذه السمات ، التي تحمل قدراً من الإيجابية فيما يتعلق بعملية صنع القرار السياسي في مصر ، فإن الواقع - وفقاً لما يؤكده المحللون السياسيون - يشير إلى عكس ذلك تماماً ، حيث يرى البعض أن نظام الحكم في مصر يتسم بالشمولية وأنه غير ديمقراطي ، فرئيس الدولة يتحكم في كل الأمور ، وهو صاحب القرار الأول والأخير في كل الأحوال . ومن ثم ، فالحكم يعتبر حكماً فردياً لا مجال فيه لرأى مجلس وزراء أو هيئة برلمانية أو مجلس نيابي أو أية هيئات أخرى[1] ، فالفردية في مصر تشكل الأساس في اتخاذ القرارات[2] ، نظراً لأن الكثير من نصوص وأحكام دستور 1971 ، ترسخ وتساند حكماً شخصياً شمولياً ، وتجعل من رئيس الدولة محوراً للعملية السياسية[3] ، ومن ثم فالقرار في مصر لا يأتي نتيجة لطريق مرسوم أو خطة موضوعية ، بل أن المسيطر على القرارات العليا هو شخص رئيس الجمهورية ، وبالتالي فالقرار هو قرار فردى ينبع من اقتناعه برأيه نتيجة تفاعلات معينة ، ولا يسير في قنوات مرسومة أو مخططة سلفاً ، فضلاً عن أنه لا يتبع في ذلك نصوص الدستور ، فهناك

---

(1) من حديث/ فؤاد سراج الدين . في : محمد الطويل . مرجع سابق ، ص 18 .
أيضاً أنظر: جودران كرامر . مرجع سابق ، ص 126 .

(2) حديث المهندس/ إبراهيم شكري ، في : المرجع السابق ، ص ص19- 20 .. حيث ضرب مثالاً فقال: في اجتماع عقد بالرئاسة ، أشار الرئيس إلى أن كمال حسن على لم يكن يعرف أنه سيخرج من رئاسة الوزراء إلا عندما أخبره في نفس اليوم الذى ترك فيه الوزارة ، وأن الدكتور/ على لطفى لم يكن يعرف أنه سيكون رئيساً للوزراء إلا عندما أخبره في نفس اليوم الذى كلفه بها . وكان ذلك يتم في سرية عن الجماهير والمؤسسات الدستورية أو حتى عن مؤسسته الخاصة به ، التي اختار معاونيه وعناصرها بنفسه ، وتلك صورة غير موجودة في العالم كله .

(3) من حديث : الدكتور/ محمد عصفور . في : المرجع السابق ، ص 99 .

أمـور لا يجـب أن تتم دون أن تشـارك فـيها بعـض المؤسسـات الدسـتورية ، ومـع ذلـك تتـم ، ولا وجـود لمشـاركة هـذه المؤسسـات فـي عـملية صـنع القـرارات ، مثـل : الاتفاقيـات مـع صـندوق النقـد الـدولي وخطابـات النـوايا ، والتي لم تعرض على مجلس الشعب ولم يخطر بهـا[1].

* ومـن ثـم يـرى البعـض انطلاقاً مـن ذلـك ، أنـه لـن يكـون مـن قـبيل المبالغـة وصـف أي قـرار سياسـي هـام بأنـه قـرار الـرئيس ، فطالمـا كـان الحكـم فـردياً وشخصياً فإنه من غير الممكن تحديد متى يتم التفكير في القـرار أو الاعداد لـه، لأن ذلك يتفـق وطـريقة تفكـير الـرئيس وحـده[2] ، كمـا يلاحظ البعـض أنـه فـي فـترات الأزمـات تحـديداً ، وعـندما يشعر الرئيس والنخـبة المحـيطة به بـذلك ، فإن القـرار يتسـم وقـتئذ بدرجـة كـبيرة وواسعـة من المشـاركة ، حـيث أنـه في ظـل الأزمـات الحقيقـية يحدث تشـاور ورغـبة فـي المعـرفة وعـمل جـاد ، ثـم بعـد انتهـاء الأزمـة يحـدث استرخـاء ويعـود الأمـر إلـى أهـل الثقـة لـدى الرئيس[3]، ولعل هذا هو أهم ما ميز واقع عملية صنع القرار السياسي في مصر خلال الفترة 1981-1993 .

---

(1) من حديث : دكتور/ محمد حلمى مراد . في : المرجع السابق ، ص 15 .

(2) من حديث السفير/ تحسين بشير . في : المرجع السابق ، ص 28،29 .

(3) من حديث: دكتور/ محمد عصفور . في : المرجع السابق ، ص 11،12 .

وحول عدد مـن الأمثلة على فردية القرار انظر: حديث المهندس/ إبراهيم شكري ، في : المرجع السابق ، ص 20 .

المبحث الثاني

الضغوط الأمريكية على القرار السياسي المصري 81-1993

(الوسائل والأدوات)

تتحدد السياسة الخارجية لأي دولة انطلاقاً من مجمل معطيات الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية داخل مجتمع هذه الدولة ، فضلاً عن المعطيات المتعلقة بالبيئة الإقليمية والدولية المحيطة .

وفى ظل النظام الدولي المعاصر ، فإن الدول النامية والتي تعانى وطأة التبعية تكون معرضة للضغوط الخارجية القوية ، حيث أن التبعية الاقتصادية تقود إلى إذعان السياسة الخارجية ، الذى هو نتاج ممارسة النفوذ من قبل طرف مهيمن[1] . والتبعية هي علاقة ذات اتجاه واحد ، فكلما زادت التبعية الاقتصادية للدولة ، فإنها في أغلب الأحيان تضطر إلى أقلمة سياستها الخارجية بما يتوافق مع مصالح الدولة المتبوعة ، التي بدورها تستخدم نفوذها الاقتصادي لكى تجعل الدولة التابعة تنتهج سياسات خارجية متوافقة مع مصالحها ، ومن ثم تصبح التبعية في مجال السياسة الخارجية هي الثمن المدفوع من قبل الدولة التابعة نظير الحصول على المكاسب الاقتصادية من الدولة المتبوعة[2] .

وهذا الموقف ـ الاعتماد والتبعية ـ يعطى الفرصة للدولة المسيطرة لكى تؤثر على سلوك الدولة المعتمدة عليها اقتصادياً سواء فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية ذاتها ، أو فيما يخص قضايا أخرى ذات أهمية للدولة المسيطرة .

---

(1) Nile Richardson . "Economic Dependence And Foreign Policy Compliance" . In : C. Kegley (ed.) . The Political Economy Of Foreign Policy Behaviour . London : Sage Pub. , 1981 , PP 89-94 .

(2) د/ محمد السيد سليم . تحليل السياسة الخارجية . مرجع سابق ، ص ص 354- 356 .

ومن ثم ، تتولد الفرص السياسية لتلك الدولة لاستخدام الاعتماد الاقتصادي غير المتكافئ عليها من جانب الدولة المعتمدة للتأثير على سلوكها وتوجيهها نحو الاتجاهات التي ترغبها[1] ، وفى ظل النظام الرأسمالي المعاصر فإن الدول الأقل نمواً تتعرض لسياسات استغلالية من قبل الدول الغنية ، التي تمتلك بالفعل أدواتاً قادرة على إجبار الدول التابعة على تبنى سياسات تعمل بالأساس لصالح دور المركز الرأسمالي[2] .

ويلاحظ في هذا الشأن ، أن صانعي السياسة الأمريكية لم يبذلوا جهداً من أجل إخفاء أهدافهم طويلة الأجل في دول العالم الثالث ، ورغبتهم في تحويل التبعية للمعونة الأمريكية إلى اعتماد كامل على الولايات المتحدة ، خاصة فيما يتعلق بمشتريات القمح[3] .

فالولايات المتحدة ـ وأكثر تحديداً منذ تولى ريجان الحكم ـ تسير وفق سياسة صريحة أساسها السعي نحو تحقيق السيطرة الكاملة على العالم، أو على الأقل إحكام قبضتها على كل ما هو خارج دائرة النفوذ السوفيتي حينذاك ، مركزة في مسعاها على دول العالم الثالث، التي تدرك مدى أهميتها في هذا الشأن[4] .

وتعتبر برامج المساعدات الاقتصادية والعسكرية (الأمنية) ، من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الولايات المتحدة بدرجة كبيرة لتنفيذ سياستها الخارجية ،

---

(1) Nile Richardson . "Foreign Policy And Economic Dependence" . London : University of Texas , 1978 , P 5 .

And - James Caporaso . "Dependency And Power In The Global System : A Structural And Behavioral Analysis" . International Organization , Vol. 22 , No. 1 , (Winter 1978) , P 18 .

(2) Marvin Weinbaum . "Dependent Development And U.S. Economic Aid To Egypt" . Op. Cit. , P 125 .

(3) Ibid. , P 126 .

(4) د/ حامد ربيع . مرجع سابق ، ص 9 .

من أجل تحقيق أهدافها والحفاظ على مصالحها الحيوية والقومية[*] ، فمنذ بروز الدور الدولي للولايات المتحدة كقوة كبرى بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن ، كان هناك ارتباطاً وثيقاً بين المساعدات الاقتصادية والعسكرية وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية ، الأمر الذى انعكس جلياً على الاستراتيجية الأمريكية في دعم وتقوية أنظمة ودول معينة[1] .

ومنطقة الشرق الأوسط تعد من المناطق الهامة للغاية للمصالح الأمريكية الاقتصادية والأمنية على السواء ، فهذه المنطقة تحتل مكانة عالية ومتقدمة في سلم أولويات السياسة الأمريكية . وفى إطار هذا الاهتمام تظهر حاجة الولايات المتحدة لأصدقائها في المنطقة وفى مقدمتهم مصر[2] ، فمصر هي واحدة من أكثر الدول أهمية وحيوية لمصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط[3] ، حيث تقدم دخولاً جوياً وعبوراً كبيراً إلى منطقة الخليج ، كما أن بها قناة السويس ، المجرى الملاحي الاستراتيجي والحيوي للمصالح الأمريكية ، فضلاً عن أن السياسات المعتدلة لمصر أمر مطلوب أمريكياً من أجل معادلة القوى الراديكالية البازغة في المنطقة[4] .

ومن منظور أمريكي شامل ، فإن لمصر دوراً متعدد الأبعاد : كوسيط في عملية السلام ، وكنظام معتدل يميل إلى الغرب في أكبر دولة عربية ،

---

[*] أكدت على ذلك السيدة / مادلين أولبرايت- وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة- أمام مجلس النواب بقولها: "لا يمكن لأمريكا أن تحتفظ بدبلوماسية عالمية المستوى بثمن بخس ، إن علينا أن نستثمر الموارد المطلوبة للزعامة الأمريكية ، حيث أن تخفيض الإنفاق سيخفض من نفوذنا في العالم لا من عجز الميزانية" . وللمزيد أنظر : نزيرة الأفندى . "دبلوماسية الدولار تقود أمريكا!" . الأهرام الاقتصادي ، (10 مارس 1987) ، ص34 .

[1] لواء دكتور/ محمد نبيل فؤاد طه . مرجع سابق ، ص 190 .

[2] زينب عبد العظيم محمد . الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة (1981-1991) . مرجع سابق ، ص 250 .

[3] Denis Sullivan . "American Aid To Egypt : 1975-96" . Op. Cit. , P 47 .

[4] Phebe Marr . "Egypt's Regional Role" . National Defense Uni. , Institute For National Strategic Studies , Strategic Forum , No. 24 , (April 1995) , P 4 . www.ndu.edu/ndu/inss/strforum/forum24 .

وتأثيرها الإيجابي على استقرار المنطقة بوجودها كقوة تدخل للدفاع عن منطقة الخليج ، حيث تعتقد الولايات المتحدة أن مصر يمكنها القيام بدور الحارس الإقليمي ضد التهديدات المختلفة سواء من التيار الأصولي ، الذى أصبح يشكل خطراً على المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة أو تلك النابعة من القوى الإقليمية المعادية للغرب ، والتي تتسم بالمغامرة والتطلع إلى مناطق الضعف المجاورة . وتعتقد الولايات المتحدة أن مصر بمقدورها القيام بهذا الدور ، ربما على نحو أفضل مما كانت تقوم به إيران ـ الشاه ، حيث أن مكانة مصر التقليدية ودورها في العالم العربي ، تسلحها بأدوات مؤثرة وفاعلة للاضطلاع بمثل هذا الدور ، على نحو لا يتوفر لأى دولة أخرى غير عربية[1] ، ومن ثم صمم برنامج المساعدات الأمريكية لمصر ـ بشقيه الاقتصادي والعسكري ـ وأحتفظ بهذا البرنامج حتى الآن عند مستويات عالية، انطلاقاً من تلك النظرة وذلك الإدراك ، الذى يجعل من مصر رصيداً استراتيجياً للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط[2] .

ويرى البعض ، أن الولايات المتحدة في علاقاتها بالمنطقة العربية عامة ومصر خاصة تطبق سياسة الاستعمار الجديد ، التي تقوم على خلق التبعية وفرض الهيمنة بصورها المختلفة من خلال تفعيل كافة الأدوات الممكنة[3] .

وفيما يتعلق بممارسة التأثير على مصر من قبل الولايات المتحدة ، لاسيما على القرار السياسي ، فإن هناك عدداً من الأدوات التي يرجح أنها ساهمت في إحداث مثل هذا التأثير ، نستعرض أهمها في الآتي :

---

(1) زينب عبد العظيم . الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (1981-1991) . مرجع سابق ، ص 251 .
أيضاً: د/ حسن بكر . مرجع سابق ، ص 119 .

(2) Denis Sullivan . "American Aid To Egypt : 1975-96". Op. Cit. , P 41.

(3) د/ حامد ربيع . مرجع سابق ، ص 9 .

1 ـ المساعدات والمعونات الاقتصادية :

بدأت المعونات الاقتصادية الأمريكية في التدفق على مصر منذ عام 1975 وإلى اليوم ، حتى أصبح الاقتصاد المصري يعتمد عليها اعتماداً كبيراً لا غنى عنه ، وبلغ إجمالي هذه المساعدات حتى نهاية عام 1993 حوالى 18.8 مليار دولار ، منها 15 مليار دولار منح لا ترد ، 3.8 مليار دولار قروض ميسرة في نطاق قانون فائض الحاصلات الزراعية[1] ، هذا إلى جانب المعونة العسكرية التي تقدر بـ 1.3 مليار دولار سنوياً ، والتي سيأتي الحديث عنها لاحقاً .

ويلاحظ ، أن منشأ وهدف هذه المساعدات انصب صراحة وعن عمد منذ البداية على الهدف السياسي ، وذلك من أجل مكافأة مصر على التزامها بعملية السلام مع إسرائيل ، إدراكاً من المسئولين الأمريكيين لأهمية السلام بين مصر وإسرائيل وحيويته من أجل أمن الدولة اليهودية ، كذلك من أجل خلق رابطة بين السلام وبين مجتمع الرفاهية واليسر الأكثر انفتاحاً على الغرب في مصر ، فضلاً عن تحقيق علاقة استراتيجية بين مصر والولايات المتحدة[2] ، هذا إلى جانب مساعدة القادة المصريين على الاحتفاظ بالتأييد الشعبي المؤيد للتوجه الأمريكي .

إلا أن الطريقة التي تم بها إقرار وإدارة هذه المساعدات منذ البداية ، كانت مهيجة أو مثيرة بدرجة كبيرة ، حيث أنه رغم الوعود الأمريكية السابقة بأن تعامل مصر على قدم المساواة مع إسرائيل ، بحيث تحظى بنفس المبلغ ونوعية المساعدة ، إلا أن الولايات المتحدة عملت على إعطاء إسرائيل

---

(1) د/ جمال على زهران . "تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر". في : د/ عبد المنعم المشاط (تحرير) . الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط . القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1995 ، ص 120 .

(2) Duncan Clarke . Op. Cit., P 202 .

مبلغ أكبر (3 مليار دولار سنوياً) في مقابل 2.3 مليار لمصر[1] ، كما منحت المساعدة لإسرائيل على شكل تحويلات نقدية مباشرة ، في حين جعلت حصة مصر مقيدة ببرامج ومشروعات محددة تخضع للموافقة المسبقة من هيئة المعونة الأمريكية والموافقة السنوية من الكونجرس[2] .

حيث رأى الكونجرس الأمريكي منذ البداية أن الطريقة المثلى لتحقيق أهداف برنامج المساعدة الاقتصادية لمصر ، تكون من خلال معونة المشروع طويل الأجل ، وليس من خلال التحويلات النقدية ، التي يمكن أن تعمل على تركيز للمشكلات قصيرة الأجل ، ويمكن أن تشجع استمرارية السياسة الاقتصادية التي تخلق المشكلات وتعمل على تأزمها[3] .

وفى ذلك تأكيد واضح على الرغبة الأمريكية منذ البداية في ضمان واستمرارية وجود هذه المساعدات المشروطة ، لتمثل أداة ضغط على مصر ، هذا فضلاً عن استثمار الولايات المتحدة فيما بعد لهذه المساعدات في التأثير على جوانب عديدة داخل المجتمع المصري ، حيث أن المنطق الذى حكم تدفق هذه المساعدات قد تمخض عنه مجموعة من الشروط التي تلزم مصر بإتباع توجهات معينة تخدم بالأساس المصالح الأمريكية على المدى البعيد ، "فالتوريد من البلد المصدر" ، و"صلاحية سلع محددة للتمويل في إطار الاتفاقيات" ، و"امتداد الشروط إلى بنود غير ممولة بواسطة برنامج المساعدة" ، تشكل مجموعة من الشروط التي تم توظيفها على نحو يضمن

---

(1) Denis Sullivan . "Bureaucratic Politics In Development Assistance - The Failure Of American Aid In Egypt" . Op. Cit. , P 46 .

(2) Paul Jabber . Op. Cit. , P 976 .

(3) Denis Sullivan . "Bureaucratic Politics In Development Assistance - The Failure Of American Aid In Egypt" . Op. Cit. , P 44 .

الحفاظ على مستوى التشغيل والإنتاج في الولايات المتحدة كمعيار من أهم المعايير الاقتصادية لهذه المساعدات ، كما أن الشروط الخاصة بسياسات التسعير والدعم وتلك المتعلقة بسياسات التشغيل ، تضمن إلى درجة كبيرة سيطرة النظرة المالية على الجوانب الاجتماعية كمعيار اقتصادي آخر حكم منح المساعدة ، كذلك الشروط التي تم تمييزها لصالح القطاع الخاص لضمان توجيه المعونة لأنشطة القطاع الخاص ، لتعضيد الاتجاه نحو تشجيع هذا القطاع ، كأهم المعايير الاقتصادية للمعونة . بالإضافة إلى شرط الدعاية والإعلام عن المعونة ، والذى يخدم معايير التواجد المحسوس والانتشار ، كأهم المعايير الاجتماعية ذات البعد السياسي للمساعدة الأمريكية[1] .

أيضاً تنص اتفاقيات المعونة الأمريكية لمصر على أن جميع الخطط والمواصفات والعطاءات والمستندات المتعلقة بالسلع والخدمات الممولة طبقاً للاتفاقيات ، يجب أن تكون وفقاً للمعايير والمقاييس الأمريكية ، حتى ولو تعارضت أحكامها مع القانون المصري ، كما تنص على حتمية الاستعانة بالخدمات الاستشارية لمكاتب تقبلها هيئة المعونة الأمريكية .

وفى هذا الصدد ، سجلت مضابط مجلس الشعب المصري اعتراض العديد من الأعضاء على عمليات الإسناد المباشر فيما يتعلق بتلك العمليات الاستشارية ، حيث يحصل أصحاب هذه المكاتب على مبالغ باهظة مقابل الخدمة الاستشارية ، كما انتقدت بعض الأقلام المصرية المغالاة في المرتبات التي يتقاضاها الخبراء الأمريكيين ، في الوقت الذى توجد فيه خبرات

---

(1) دينا جلال إبراهيم . "شروط خاصة جداً للمعونة الأمريكية". الأهرام الاقتصادي ، عدد 974 ، (14 سبتمبر 1987) ، ص 63 .
أيضاً: د/ صلاح سالم زرنوقة . مرجع سابق ، ص 287،288 .

ومهارات مماثلة . فعلى سبيل المثال ، بلغت أجور الخبراء الأمريكيين الذين استعانت بهم هيئة المعونة في مشروع تطوير ميناء الأدبية بالسويس 13 مليون دولار من جملة القرض البالغ قيمته 20 مليون دولار (65% من القرض)، كما بلغت الأتعاب الخاصة بدراسة الجدوى لمشروع الصرف الصحي للإسكندرية ما قيمته 57% من جملة القرض الموجه للمشروع[1] .

ومن ثم ، فإن تلك المعونات قد صيغت نصوص اتفاقياتها متضمنة مثل هذه الشروط المقيدة ، التي تضمن للاقتصاد الأمريكي مستوى معيناً من التشغيل على شكل تدوير لأموال المعونة ، وحقن الاقتصاد الأمريكي بهذه الأموال بشكل متواصل ، من خلال توظيف تلك المعونة داخل مكونات الاقتصاد المصري في اتجاه دعم الصناعة الأمريكية[2] ، حيث دعمت الولايات المتحدة شركاتها دولية النشاط من خلال المعونة الموجهة لمصر، والتي جعلت من السوق المصري سوقاً طويلة الأجل للسلع والتكنولوجيا الأمريكية ، فهناك أكثر من 400 شركة أمريكية قد استفادت بطريقة غير مباشرة من برنامج الاستيراد السلعي الأمريكي، كما ساهمت المعونة في خدمة المصالح الأمريكية من خلال ايجاد أسواق للسلع الأمريكية، وأيضاً دعم المزارعين الأمريكيين[3] .

وقد طالب القادة المصريين مراراً وتكراراً وعلى مدار سنوات عديدة بمساواة مصر بإسرائيل ، بحيث تتسلم مصر المبالغ المعتمدة نقداً ، ويترك لهم حرية تحديد المشروعات التي يريدون استخدامها فيها ، وأن يضعوا بأنفسهم جداول انفاقها ، إلا أن الجانب الأمريكي ظل يرى أن الحكومة

---

(1) دينا جلال إبراهيم . "المعونة الأمريكية لمن .. مصر أم أمريكا؟!" . مرجع سابق ، ص 71 .

(2) حسين معلوم . مرجع سابق ، ص 113 .

(3) دينا جلال إبراهيم . "المعونة الأمريكية لمن .. مصر أم أمريكا؟!" . مرجع سابق ، ص 68 .

المصرية لا تمتلك قدراً من التنظيم والانضباط تتيح لبعثة شراء واحدة ـ مثل إسرائيل ـ أن تشترى كل احتياجات الوزارات الحكومية ، كما أن هناك تخوفاً من أن تتحول اعتمادات المعونة لمصلحة بعض الأفراد[1] .

ومن ثم ، شعر أولئك القادة بنوع من الخدعة أو الانخداع ، نظراً لتقديم هذه الأرصدة لهم في صورة مشروعات مقيدة ، في حين تمتع الإسرائيليون بتحويلات نقدية خالصة من أي قيد أو شرط[2] .

أيضاً يمكن تحديد أداتين انطوى عليهما برنامج المعونة الأمريكية لمصر ، ولهما تأثيراً قوياً على قدرة الاقتصاد المصري على الاعتماد على الذات :

<u>الأداة الأولى</u> : وتتمثل في البرنامج التنموي الموجه إلى القطاع الزراعي المصري من خلال المعونة ، وهو البرنامج المخصص لتقييم نشاط القطاع الزراعي في مصر وتقديم توصيات في هذا الشأن ، وتمثلت أهم معالمه في التشكيك في جدوى التوسع الأفقي في الزراعة وتأييد أهمية التوسع الرأسي ، وصرف الاهتمام عن قضية الاكتفاء الذاتي من الحبوب ، مع الترويج لزراعة محاصيل التصدير ، والتأثير في سياسات الائتمان الزراعي .

<u>والأداة الثانية</u> : وهي معونات الغذاء المقدمة لمصر من خلال برنامج فائض الحاصلات الزراعية ، حيث تعتمد مصر ـ بمقتضى هذا البرنامج ـ على الخارج في الحصول على ثلاثة أرغفة من كل أربعة تستهلكها ، ورغم أن ذلك يقدم فوائد مؤقتة ، إلا أن عواقبه سلبية ووخيمة ، فالقمح سلعة استراتيجية لا يجب الاعتماد فيها على الخارج .

ويمكن القول ، أن هاتين الأداتين ترتبطان بالأمن الغذائي ، وقضية الأمن الغذائي هي في النهاية قضية أمن قومي تستوجب الاعتماد على الذات

---

(1) <u>Hermann Eilts</u> . "The United States And Egypt" . Op. Cit. , P 138 .

(2) <u>Robert Zimmerman</u> . Op. Cit. , P 86 .

بالدرجة الأولى[1] ، ولا جدال في أن معونات الغذاء على وجه التحديد من أهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية ، التي يتم من خلالها تقديم الدعم للنظم السياسية المرتبطة بالمصالح الأمنية الأمريكية ، حيث أن نقص الغذاء أو نقص المتاح منه وفقاً لأسعار مناسبة لشعب دولة ما ، يتسبب في الاضطراب السياسي وعدم استقرار النظام .

ويرى القائمون على تنفيذ برنامج المعونة الأمريكية لمصر ، أن أية معونة تنجح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وتمكن الحكومة من اتباع سياسة خارجية جريئة ، تكون مجدية من منظور الأهداف السياسية الأمريكية المبتغى تحقيقها من هذا النظام[2] .

ويلاحظ ، أن الفجوة القمحية في مصر قد بلغت نحو 3986 ألف طن (56.5% من الفجوة الحبوبية) في عام 1980 ، زادت هذه الفجوة إلى 4591 ألف طن (53.9% من الفجوة الحبوبية) في عام 1993 ، كما أن الفجوة من الأذرية الشامية قد بلغت 529 ألف طن (7.5% من الفجوة الحبوبية) ، زادت وبشكل كبير إلى 1890 ألف طن (22.2% من الفجوة الحبوبية) في عام 1993 ، وبذلك فإن الفجوة من القمح والذرة الشامية تشكل معاً نحو 76.1% من الفجوة الحبوبية في عام 1993[3] ، كما أن الفجوة الغذائية الكلية كانت نحو 1277 مليون جنيه (37.5% من قيمة الواردات القومية) في عام 1980، ارتفعت بشكل كبير لتصبح 7492 مليون جنيه (28.1% من قيمة الواردات القومية) عام 1993 . ومن ثم ، يلاحظ ارتفاع قيمة وحجم الفجوة

---

(1) د/ صلاح سالم زرنوقة . مرجع سابق ، ص 290،291 .

(2) دينا جلال إبراهيم . "الثمن السياسي للمعونة الأمريكية" . الأهرام الاقتصادي ، عدد 966، (20 يوليو 1987) ، ص 30 .

(3) د/ على عبد العال خليفة . "التغلب على الفجوة الغذائية". في : د/ مصطفى كامل السيد ود/ صلاح سالم (تحرير) . مرجع سابق ، ص 131 .

الغذائية الكلية بشكل كبير خلال الفترة 80-1993[1] ، مما يؤكد التأثير السلبى لهذه المساعدات ، فضلاً عن مدى الحاجة الماسة إلى استمراريتها سنوياً .

ورغم أن المساعدات الاقتصادية الأمريكية قد ساعدت مصر في تحسين نظم اتصالاتها ومواصلاتها ، ومياهها ، والصرف الصحي ، وتوليد الطاقة ، والبنية الأساسية والصناعية الأخرى ، وبناء الإنتاجية والمهارات ، وتوسيع الأسواق ، مما خلق مناخاً جاذباً للمستثمرين والاستثمار الخارجي[2] ، إلا أن برنامج المعونة نظراً لعدم الإدارة وعدم الكفاية ، لم يعزز التنمية الاقتصادية الذاتية ولا الإصلاح الاقتصادي المنشود في مصر[3] ، ولعل وجود الفقر والزيادة السكانية والتلوث ، وتدنى الأداء الديمقراطي ، واستمرار الدولة كقوة مسيطرة على الحياة الاقتصادية ، تعد مؤشرات هامة على هذا الفشل من وجهة النظر الأمريكية ، مع أن ذلك قد حدث رغم وجود الكثير من آليات الرقابة والمتابعة لاستخدام المعونة ، والتي مثلت ـ من منظور البعض ـ وجوداً أمريكياً خطيراً داخل مصر[4] .

ومن منظور نقدى ، فإن هيئة المعونة الأمريكية من خلال رفضها أو امتناعها عن تمويل كافة أنواع المشروعات وإصرارها على تمويل مشروعات محددة ، كانت تمارس نفوذاً على شكل عملية التنمية في مصر ، كما أن الأمريكيين بمساعدتهم لمصر طالبوها دوماً أن تعدل من أهدافها الخاصة بسرعة وبكفاءة أكبر كي تتوافق مع أهدافهم ومصالحهم[5] ، حيث ظهرت هيئة

---

(1) المرجع السابق ، ص 139 .

(2) Phebe Marr . "Egypt's Regional Role" . Op. Cit. , P 1 .

(3) Duncan Clarke . Op. Cit. , P 204 .

(4) د/ صلاح سالم زرنوقة . مرجع سابق ، ص 282 .

(5) Marvin Weinbaum . "Dependent Development And U.S. Economic Aid To Egypt" . Op. Cit. , P 125 .

المعونة بكونها تحرض أو تغوى مصر على أن تضع مواردها المالية المحدودة في برامج لا تحتاج إليها وهامشية لمصالحها ، فتخصيص المساعدة للاستثمار الصناعي كان صغيراً جداً وغير كاف ، ولم يساهم في بناء قدرة إنتاجية للاقتصاد المصري ، إلى جانب أن الارتباط مع الولايات المتحدة ـ من منظور البعض ـ قيد قدرة مصر على الاستفادة من اتفاقيات المساعدة مع الدول الأخرى[1] .

وإجمالاً ، فإن المعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر ، قد تضمنت العديد من الجوانب السلبية لمصر ، منها :

أ ـ خضوع المعونة لمعايير سياسية بالدرجة الأولى : حيث أن المكاسب التي تتحقق في موضع أو آخر من جراء تلك المعونة ، لا تنفى حقيقة القاعدة السياسية التي انطلقت منها "إرادة المانح" ، ولقد أكدت التحليلات والتقارير المقدمة من هيئة المعونة للإدارة الأمريكية والكونجرس ، والمناقشات التي دارت داخل لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس ، أن المعيار السياسي قد احتل موضع الصدارة بين المعايير الأخرى لمنح هذه المعونة[2] .

حيث تستثمر الولايات المتحدة المعونة الاقتصادية بصورة جيدة للضغط على صانع القرار المصري لتحجيم دوره وتوجيهه وجهة معينة على طريق السلام مع إسرائيل ، وبالصورة التي تتفق مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية .

وتشير الدلائل على مدار الفترة إلى مدى التراجع عن سقف المطالب العربية التي كانت تتبناها مصر وتضطلع بها في عهد الرئيس مبارك ، من المؤتمر الدولي إلى أن تمخض الأمر عن اتفاقيات مباشرة بين كل من إسرائيل وكل

---

(1) Ibid, P 124 .

(2) دينا جلال إبراهيم . دور وآثار المعونة الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1975-1983) .. نظرة تحليلية وتقويمية . مرجع سابق ، ص 360 .

دولة عربية بل ومنظمة التحرير الفلسطينية كل على حدة دون جبهة عربية واحدة ، وبغطاء مصري واضح أو بوساطة مصرية[1] ، هذا فضلاً عما حدث أثناء أزمة وحرب الخليج 1990-1991 ، والذى سنعرض له في سياق الفصل التالي .

ب ـ خضوع المعونة لشروط ومعايير اقتصادية سلبية وغير مواتية للاقتصاد المصرى ، مثل :

1 ـ ارتفاع أسعار السلع والخدمات الممولة بالمساعدة الأمريكية، بالإضافة إلى الشروط المقيدة المصاحبة ، مثل حتمية شحن ما يوازى 50% على سفن أمريكية ، مما يخلق قوى احتكارية للطرف الأمريكي تؤدى إلى تقليل العائد المتحقق على المستوى القومي .

2 ـ توريد معدات وسلع مخالفة للمواصفات أو غير صالحة للاستعمال ، حيث تم استخدام بعض القروض والمنح في تمويل شراء معدات ثبت عدم صلاحيتها ، مما شكل زيادة في التكاليف والأعباء التي تحملها الاقتصاد المصري .

3 ـ ارتفاع تكلفة بيوت الخبرة الأمريكية ، وعدم كفاية الدراسات المسبقة لبعض المشروعات ، حيث أن الشروط العامة للمساعدات الأمريكية لمصر تنص على ضرورة التعاقد مع أحد بيوت الخبرة الأمريكية لتقديم الاستشارات اللازمة لتنفيذ المشروعات الممولة عن طريق هذه المساعدات ، وقد خلق هذا قوة احتكارية لدى هذه البيوت ، بحيث ارتفعت تكلفة استشاراتها بصورة مبالغ فيها[2] .

---

(1) د/ جمال على زهران . "تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر" . مرجع سابق ، ص 121،122 .

(2) عبلة محمد الخواجة . مرجع سابق ، ص ص 103-107 .

هذا فضلاً عما سبق شرحه ، من تأثير هذه المساعدات السلبى على تنمية الجوانب المختلفة للاقتصاد المصري ، والوصول إلى درجة يعتد بها من درجات الاعتماد على الذات ، لا سيما في مجال الغذاء الذى يعد من أهم المؤثرات إدراكاً من قبل صانع القرار في أية دولة .

2 ـ تسليح الجيش والتعاون في المجال العسكري :

منذ منتصف السبعينات ظهر اتجاه أمريكي مؤداه : أن أي ابتعاد عن التنافس في توريد السلاح إلى منطقة الشرق الأوسط ، هو خسارة للولايات المتحدة ، حيث أن وجود مصادر أخرى للسلاح في هذه المنطقة يشكل انحساراً للنفوذ السياسي والاستراتيجي لها ، فصفقات السلاح كثيراً ما أسهمت في تعزيز هذا النفوذ ، وهو أحد الأهداف الرئيسية وراء تقديم المساعدات العسكرية لمصر وادخالها في هذه الدائرة[1] .

ومع نهاية السبعينات اتجهت مصر فعلياً إلى الولايات المتحدة كمصدر رئيس للسلاح اعتماداً على المساعدات العسكرية الأمريكية التي تم إقرارها بعد التوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل ، والتي تبلغ 1.3 مليار دولار سنوياً . ومنذ ذلك الحين ، فإن تنمية وتطوير القوات المسلحة المصرية ارتبط مباشرة بالتعاون مع الولايات المتحدة[2] ، حيث خصصت أرصدة هذه المساعدة على وجه التحديد للمشتريات العسكرية ولتمويل تحديث الجيش المصري ، في حين لم تخصص المساعدة الاقتصادية للجانب العسكري على الإطلاق ، وشكلت هذه المعونة العسكرية أحد أهم المصادر الرئيسية التي تعتمد

أيضاً: د/ حسن نافعة . "سياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة .. معضلة البحث عن نقطة توازن" ، مرجع سابق ، ص 981 .

(1) د/ إبراهيم عاصم . مرجع سابق ، ص 264 .

(2) Ahmed M. Abdul Halim . Op. Cit. , P 216 .

عليها القوات المسلحة المصرية في تنمية وتطوير قدراتها من حيث الكم والكيف من خلال خطط خمسية متتالية بهدف تطوير تلك القوات ، نظراً لتقادم العديد من نظم التسليح الشرقية ، للعمل على رفع كفاءة المتبقي منها ، مع إحلال نظم تسليح أمريكية بدلاً منها ، وذلك اعتماداً على تلك المعونة بدرجة كبيرة ، مما أدى إلى تخفيف العبء عن الاقتصاد المصري ، الذى كان يمر بمرحلة إعادة تأهيل[1] ، فانخفض المخصص للإنفاق العسكري من التمويل الحكومي منذ نهاية السبعينات حتى منتصف التسعينات إلى ما بين 5 - 6% من الناتج القومي[2] .

ولقد أصبحت مصر في مأزق حقيقي نظراً لعلاقاتها العسكرية الخاصة والمؤثرة مع الولايات المتحدة ، خاصة توريدات السلاح ، حيث وضعت هذه العلاقة أثقالاً على سياسة مصر الخارجية ، شكلت - من منظور البعض - إضافة إلى هموم صانع القرار السياسي[3] ، فوقعت مصر أسيرة لقيود هذه المساعدات ، والتي كانت مشروطة بضرورة التنسيق العسكري وضرورة الاشتراك في الترتيبات الأمنية الأمريكية في المنطقة ، وهى الشروط التي ظلت قائمة منذ تقديم المعونة وحتى الآن ، وإن تغيرت ملامحها إلا أن جوهرها ظل مستمراً ، والتي بدأت بطلب رسمي للحصول على قاعدة عسكرية في رأس بناس ثم تطور الأمر إلى الاشتراك في التنسيق العسكري والمناورات المشتركة "النجم الساطع" ، والتي تتم بين الحين والآخر منذ أواخر السبعينات وحتى الآن ، وعلى سبيل المثال كان من بين شروط تجديد

---

(1) Stephen Gotowicki . Op. Cit. , P 120 .

أيضاً أنظر: لواء دكتور/ محمد نبيل فؤاد طه . مرجع سابق ، ص 202 .

(2) د/ إبراهيم عاصم . مرجع سابق ، ص227 .

(3) محمد حسنين هيكل . "صنع القرار السياسي في مصر(2)". أخبار اليوم، 1986/2/22، ص 5 .

المعونة لعام 1991/90 ضرورة إجراء تلك المناورات ، مما يشير إلى الربط بين المعونة والناحية العسكرية ، كما أن المناورات نفسها تتضمن نسبة تزيد على 60% من حجم ما يقدم من معونات لمصر ، وهو ما يعنى انكشاف حجم العتاد العسكري المصري ، ونوعيته أمام الولايات المتحدة ، التي تساند وبانحياز كامل الجانب الإسرائيلي[1] .

هذا بالإضافة إلى ضغوط وأعباء الديون العسكرية ، والتي تراكمت حتى عام 1985 - قبل أن تصبح المعونة العسكرية لمصر منح في هذا العام - والتي كانت الولايات المتحدة ترفض قطعياً مبدأ اسقاطها (كلياً أو جزئياً) ، وأبلغت السلطات المصرية صراحة ، أن الحل الحقيقي لهذه المشكلة يبدأ بربط التحرك السياسي والعسكري المصري بأهداف الإدارة الأمريكية ومصالحها ربطاً كاملاً ، وترجمة ذلك في الآتي : التوقف عن تحديث السلاح ، خفض الإنفاق العسكري ، تقويض الصناعات الحربية ، تنسيق العمل مع إسرائيل ، مع تدخل أمريكي مباشر يضمن تنفيذ ذلك .

بالإضافة إلى ربط هذا بتهميش الدور المصري في حماية أمن الخليج بحيث تكون مشاركتها بالأرض فقط ، أي أن تقدم قواعد عسكرية على أرضها تربض فيها القوات الأمريكية كي تثب منها عند حدوث أي خطر ، ولقد ظل هذا المطلب شرطاً متكرراً في كل المفاوضات التي جرت حول هذه الديون .

ونظراً لفشل الضغوط الأمريكية في تحقيق جانب كبير من أهدافها تلك ، خاصة ما يتعلق بالقواعد العسكرية ، فقد جمدت الولايات المتحدة مشكلة هذه الديون العسكرية ، وظلت تدفع صندوق النقد الدولي لكى يضغط بدوره وبأساليبه الخاصة في محاولة لإخضاع مصر[2] .

---

(1) د/ جمال على زهران . "تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر" ، مرجع سابق ، ص 122 .

(2) عادل حسين . "من الذى شارك الرئيس في اتخاذ القرارات أثناء أزمة الخليج؟" . الشعب ، 1990/9/4 ، ص 3 .

إلى أن تفجرت أزمة الخليج الثانية ، وقامت الولايات المتحدة بإلغاء هذه الديون تفاعلاً مع الدور الاستراتيجي الذى قامت به مصر كعنصر للتوازن والاستقرار في المنطقة ـ من المنظور الأمريكي ـ وتعبئتها لغالبية دول النظام العربي إلى جانب التحالف الدولي وتقديمها للتسهيلات في هذا الشأن[1] .

وعلى جانب آخر ، فإنه كان لدى مصر إدراكاً لمدى خطورة الاعتماد على مصدر أوحد للتسلح ، حيث كانت هناك أمثلة عديدة رفض فيها إمداد مصر بالسلاح أو فرض حظراً على احتياجاتها منه ، كما فعل الاتحاد السوفيتي السابق بعد حرب 1973 ، عندما رفض إعادة تسليح مصر أو إمدادها بقطع الغيار أو المساعدة في إصلاح الآلة الحربية المصرية ، كما عرقل أي تعاون فيما بين مصر والدول التابعة له[2] .

وانطلاقاً من ذلك الإدراك ، عملت مصر في طريقين :

الأول ـ تنويع مصادر السلاح من الدول المختلفة ، مثل الصين وإنجلترا وفرنسا واسبانيا وغيرها ، إلا أن جهودها في هذا الصدد لم تحقق ـ من منظور بعض الخبراء ـ نجاحاً كاملاً[3] ، نظراً لعدم توافر التمويل اللازم لذلك . ويذكر هنا ، أنه عندما قدمت مصر مشروعاً يقضى بوضع مبلغ 125 مليون دولار من المساعدات الأمريكية في حساب بالفائدة لشراء معدات عسكرية غير أمريكية ، رفضت الإدارة الأمريكية ذلك بشدة ، ومن ثم ظل اعتماد مصر على الولايات المتحدة للحصول على احتياجاتها التسليحية اعتماداً ملحوظاً خلال الفترة ، وفى الوقت

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1990 ، ص 499،500 .
وللمزيد أنظر: عبير محمد عاطف الغندور . مرجع سابق ، ص 210،211 .

(2) Stephen Gotowicki . Op. Cit. , P 112 .

(3) Ahmed M. Abdul Halim . Op. Cit. , P 216 .

الذى ظلت فيه المساعدة العسكرية لمصر عند مستواها ، فإن القيمة الحقيقية لهذه المعونة أخذت في التناقص والتآكل بسبب التضخم وارتفاع تكاليف المشتريات العسكرية لاسيما الأمريكية[1] .

والطريق الثاني - الذى سارت فيه مصر وشكل أحد الأهداف الأساسية لقطاع الصناعات العسكرية هو تحقيق الاكتفاء الذاتي ، والذى يعنى الاستقلالية العسكرية والاعتماد على النفس ، والذى يسمح لمصر بحرية حركة أكبر واستقلال في الأمور الأمنية ، ويسمح للعسكرية المصرية أن تحارب لمدة طويلة بدون الاحتياج لإمداد خارجي .

ولقد تطورت الصناعات العسكرية بصورة ملحوظة ، وقامت مصر بالتصدير فصدرت بـ 30 مليون دولار 1982 ، ارتفع إلى 550 مليون دولار 1988[2] .

إلا أن المساعدات العسكرية الأمريكية ذاتها قد أثرت بالسلب على تطوير الصناعات العسكرية المصرية[3] ، فتجربة إنتاج الدبابة "أم 1 أيه 1" في مصر بالتعاون مع الجانب الأمريكي تعد أحد الأمثلة الدالة على ذلك ، حيث لم يظهر فيها أي دور للقدرات الفنية المحلية ولا للعمل على تأهيلها ، ولم يتم الاعتماد على الصناعة المحلية في شيء ، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة الاعتماد على المنتج الأجنبي بالأساس ، وتحمل تكاليف الاعتماد على الخبراء والفنيين الأمريكيين ، إضافة إلى التدخلات المتكررة ذات الصبغة السياسية ، فضلاً عن أن نظام وأسلوب المساعدات العسكرية الأمريكية المتبع مع مصر لا يسمح لها بتأهيل أو إعداد كوادر فنية أو تنمية صناعية ، وإن وجدت صناعات مشتركة فإنها تقوم على التجميع في الأساس ، مما

---

(1) د/ إبراهيم عاصم . مرجع سابق ، ص249 .

(2) Stephen Gotowicki . Op. Cit. , P 112 .

(3) د/ إبراهم عاصم . مرجع سابق ، ص 264 .

يقتل الابتكار والبحث والتطوير[1] .

وبصورة إجمالية ، يرى البعض أن هذه المساعدات لم تساعد القوات المسلحة المصرية على التحديث والتطوير بدرجة كبيرة ، فلا زالت أكثر من نصف الأسلحة شرقية المصدر[2] .

* ومن هنا يظهر جلياً ، أنه نظراً للأهمية البالغة للمعونات العسكرية الأمريكية لمصر ، واحتياج مصر الشديد لها مع عدم وجود بديل كاف ومناسب ، فإنها شكلت أداة ضغط كبيرة على مصر خلال هذه المرحلة أثرت بدرجة أو بأخرى على القرار السياسي المصري .

3 ـ الديون الخارجية :

في عام 1981 ومع رحيل الرئيس السادات بلغت الديون الخارجية المستحقة على مصر 20 مليار دولار ، وذلك نتاج لسياسة الانفتاح التي تبناها[3] .

ومع بداية حكم الرئيس مبارك ، عملت الولايات المتحدة وفقاً لسياسة تهدف إلى إغراق مصر بالديون ، والتي كانت مصر في حاجة ماسة إليها لتجديد وإحلال الخدمات والمرافق والبنية الأساسية المتهالكة وقتئذ ، حيث صاغت الولايات المتحدة هذه الديون وفق شروط قاسية وبفائدة عالية ، ولم تشعر مصر فعلياً بوطأة هذه الديون إلا منذ منتصف الثمانينات ، مع حلول موعد سداد أقساط عدداً منها .

ورغم أن المعونة الأمريكية لمصر يفترض أنها تهدف إلى مساعدة مصر اقتصادياً وزيادة معدلات التنمية بها ، حيث أن معيار الاحتياج هو الأصل في

---

(1) المرجع السابق ، ص 246،247 .

(2) Cassandra . "The Impending Crisis In Egypt" . Middle East Journal , Vol. 49 , No. 1 , (Winter, 1995) , P 26 .

(3) البنك الدولي للإنشاء والتعمير . تقرير التنمية في العالم 1983 ، ص 200 .

منحها ، إلا أن جزءاً من هذه المعونة كان على شكل قروض ، ومعيار منح القروض هو القدرة على سدادها ، فيلاحظ اختلاط كلا المعيارين في حين أن علاقتهما عكسية ، أي أنه كلما ازداد الاحتياج كلما قلت القدرة علي الدفع والعكس صحيح ، ومن ثم كانت قروض الولايات المتحدة لمصر ـ التي تهدف لمساعدة مصر ـ هي نفسها عائقاً ضد مساعدة مصر[1] .

وكما سبق ، فإن مصر قد بذلت جهوداً جبارة ومتواصلة للضغط على الإدارة الأمريكية منذ عام 1983 ، لإلغاء فوائد الديون العسكرية ، أسوة بما تم من قبل الدول الأخرى مثل الاتحاد السوفيتي ، إلا أن هذه الجهود باءت جميعها بالفشل وأصبحت مصر عاجزة عن سداد الأقساط المستحقة والفوائد ، وثارت أزمات بين البلدين على مدار أكثر من سبع سنوات حول هذه الديون ، والتي أصرت الإدارة الأمريكية على عدم تسويتها تسوية مقبولة للجانب المصري .

وإجمالاً ، أصبحت مصر مكبلة بالديون الخارجية ـ لاسيما الأمريكية ـ ومعرضة لخطر توقف المعونات الخارجية ، وعدم القدرة على تمويل مشترياتها من الغذاء وبخاصة القمح ، نتيجة توقف الدول الدائنة وتحريضها للبنوك والمؤسسات الدولية ألا تتعامل مع مصر مالياً ، حيث يلاحظ أن تلك الدول ، خاصة الولايات المتحدة ، قد سلطت سياستها في محاولة منها لوضع مصر على الخط أو علي الطريق الذى تريده ، من خلال إغراقها بالديون أولاً ، ثم في مرحلة تالية فرض شروطها في إطار سياسات معينة[2] .

وعلى ضوء ذلك ، نشطت الدبلوماسية المصرية خاصة على مستوى القمة ،

---

(1) د/ محمود وهبة . مرجع سابق ، ص 10 .

(2) من حديث/ ضياء الدين داود . في : محمد الطويل . مرجع سابق ، ص 90،91 .

فتعددت زيارات الرئيس وكبار معاونيه للولايات المتحدة ، بهدف تخفيف هذه الديون وإعادة جدولة جزءً منها ، ومحاولة إلغاء الديون العسكرية أو أقساطها أو نسبة منها ، نظراً لعدم قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة كل هذه الضغوط بالإضافة إلى الضغوط الداخلية المتزايدة ، إلا أن تلك الجهود لم تسفر إلا عن تيسيرات بسيطة في استخدام المعونة وإعادة جدولة بعض الديون الصغيرة[1] .

ووصل الأمر في عام 1990 ، إلى أن أصبحت مصر في موقف صعب للغاية ، فديونها الخارجية تجاوزت الـ50 مليار دولار ، منها 12 مليار تخص الولايات المتحدة (أكثر من نصفها ديون عسكرية تستحق سنوياً أكثر من 700 مليون دولار فوائد) ، كما أنه تحت ضغط من صندوق النقد الدولي بإيعاز من الولايات المتحدة ، فإن مصر بدأت بالتدريج فقد القدرة علي التحكم في أسعار الغذاء والطاقة ، وهو ما دفع إلى المزيد من الضغوط التضخمية . ووصلت مصر مع منتصف هذا العام إلى نقطة أقرب ما تكون إلى التوقف الكامل عن سداد أقساط ديونها المستحقة للولايات المتحدة ، مع احتمال توقف المعونة كلية بسبب ذلك[2] .

ومع اندلاع أزمة الخليج الثانية ، وانضمام مصر إلى معسكر التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق ، فإن الولايات المتحدة قد قامت بإلغاء ديونها العسكرية المستحقة على مصر بالكامل ، وقادت نادى باريس والدول الأخرى الدائنة لمصر كي تقوم بذات النهج ، وبالتالي انخفضت ديون مصر الخارجية بعد هذه الأزمة إلى النصف تقريباً ، والتي وصلت قبيل

---

(1) د/ جمال على زهران . "تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر" . مرجع سابق ، ص 125 .

(2) William Quandt . "The Middle East In 1990" . Op. Cit. , P 60 .

الأزمة إلى أكثر من 50 مليار دولار[1] ، منها ديون قصيرة الأجل بلغت نسبتها 15% من إجمالي الدين الخارجي ، فضلا عن خدمة هذه الديون والتي بلغت 28% من الصادرات السلعية والخدمية في أواخر الثمانينات[2] ، وبذلك فإن هذا الإعفاء الأمريكي وأيضاً المتبنى من قبل نادى باريس ، قد خفض قيمة الدين الأمريكي المستحق على مصر إلى ما يقرب من 70%[3] .

ومن ثم ، كانت أزمة الخليج الثانية ودور مصر فيها بمثابة طوق النجاة الذى أنقذ مصر من الضغوط الشديدة التي كانت تتعرض لها بسبب هذه الديون ، لاسيما من قبل الولايات المتحدة ، ولعل وطأة وتأثير تلك الديون على مصر كان ـ من منظور الكثيرين ـ دافعاً أساسياً للضغط عليها كي تتبنى اتجاه سياسي معين أثناء الأزمة ، وهو ما سيكون محل بحث في سياق الفصل الأخير .

إلا أن المرء لا يستطيع المجادلة حول كون تلك الديون واستحكام حلقتها كان من أعظم وأبرز أدوات الضغط السياسية ، التي مارست من خلالها الولايات المتحدة سياستها تجاه مصر بهدف جعلها تتبنى مواقف وسياسات محددة خلال الفترة وحتى اندلاع أزمة الخليج ، بغض النظر عن مدى ودرجة الاستجابة المصرية .

* ومما تقدم يلاحظ ، أن تلك الأدوات السابق عرضها وغيرها قد ساهمت في تعظيم حجم ودرجة تأثير الضغوط الأمريكية على مصر خلال الفترة

---

(1) Abdul Monem Said Ali . "From Geopolitics To Geoeconomics" . In: Phebe Marr (ed.) . Egypt At The Crossroads . Op. Cit. , P 161 .

(2) د/ عبد السلام سيد سلطان . "افاق تطوير الصادرات المصرية" . في : د/ مصطفى كامل السيد ود/ صلاح سالم (تحرير) . مرجع سابق ، ص 159 .

(3) U.S. Department of State . "Egypt Economic Policy And Trade Practices" . February 1994 , P 5 .

1993-81 ، وساهمت في ارتفاع مؤشر ودرجة الإذعان السياسي من قبل مصر في علاقتها مع الولايات المتحدة ، من أجل تبنى مسارات حركة تتوافق إلى أقصى قدر ممكن مع التوجهات الأمريكية ، وهو ما سنتناوله بتفصيل أكثر خلال المبحث التالي .

المبحث الثالث

تحليل نقدى لمدى فعالية وتأثير الضغوط الأمريكية على مصر 81-1993

لا جدال في أن مصر تمثل أهمية خاصة للولايات المتحدة في سعيها لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط بجوانبها المختلفة ، فضلاً عن رغبتها في إقرار السلام في المنطقة . ولعل ذلك وغيره من الجوانب يضع أيدينا على التفسير الكامن وراء تدخل الولايات المتحدة في السياسات الداخلية والخارجية لمصر ، انطلاقاً من الإدراك الأمريكي للأهمية الاستراتيجية لمصر لتأمين مصالحها في هذه المنطقة[1] ، ومن ثم فإن للولايات المتحدة مصلحة مباشرة في الحفاظ على مصر معتدلة في سياستها الخارجية وموالية للغرب في توجهها السياسي ، وبالتالي فالاستقرار الداخلي لمصر يشكل ضرورة حيوية للحفاظ على ذلك[2] .

ولما كانت الولايات المتحدة تتبع سياسات خارجية تختلف في جوانب عديدة وهامة عن توجهات السياسة الخارجية المصرية ، كما أن لها تفضيلات معينة بالنسبة للسياسة الداخلية في مصر تختلف عن تفضيلات الحكومة المصرية ، فإن احتمال استخدام المعونات والمساعدات الأمريكية ـ كما سبق ـ لفرض توجهات معينة على الحكومة المصرية يعد ـ من منظور البعض ـ أمراً وارداً في مناسبات عديدة[3] ، فالولايات المتحدة تنظر إلى الدور المصري بكونه : يساهم في حماية النظم المعتدلة الموالية للولايات المتحدة في المنطقة ،

---

(1) عبلة محمد الخواجة . مرجع سابق ، ص 110 .

(2) Phebe Marr (ed.) . Egypt At The Crossroads . Op. Cit. , P 250 .

(3) د/ مصطفى كامل السيد ود/ صلاح سالم (تحرير) . مرجع سابق ، ص 8 .

ويعمل على كبح جماح النظم الراديكالية ، وتكون مصر أحد ركائز تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة . وإذا كان النظام المصري يرفض ممارسة بعضاً من هذه الأدوار ، فإن ذلك لا يغير من حقيقة رؤية صانع القرار الأمريكي تلك، وإصراره علي الضغط على مصر للقيام بهذه الأدوار[1].

فعلى المستوى السياسي ، وعلى مدار الثمانينات وحتى اندلاع أزمة الخليج الثانية ، لاحظ المحللون السياسيون أن السياسة الخارجية المصرية كثيراً ما كانت تتصادم مع الإرادة الدولية للولايات المتحدة ، خاصة فما يتعلق بالدور المصري في المنطقة العربية ، ما جعل هذا الدور ينكمش ويختزل في حدود معينة ، حيث استهدفت مصر منذ بداية حكم الرئيس مبارك فك الحصار العربي والعودة إلى الصف وممارسة دورها القيادي ، الذى تم تهميشه بعد معاهدة السلام مع إسرائيل ، وقد واجهت مصر في سبيل ذلك صعوبات عديدة وتعرضت لضغوط شديدة من قبل الولايات المتحدة ، التي استخدمت في ذلك عدداً من الأدوات مثل المعونة والديون ومحاولة تأليب وإثارة المشكلات مع الأنظمة المجاورة والإيقاع بينها . ولعل أبرز مثال على ذلك ، أن الولايات المتحدة قد طلبت بالفعل من الرئيس مبارك أكثر من ثلاث مرات القيام بضرب ليبيا ـ كما فعل السادات ـ إلا أن مبارك رفض ذلك بشدة [2] ، كما تبين من طول الفترة التي استغرقها تنفيذ قرار عودة العلاقات بين مصر والدول العربية (سبع سنوات) ، أن هناك ضغوطاً خارجية قوية قد مورست على كلا الطرفين المصري والعربي ، وبالفعل نجحت هذه الضغوط في تأجيل تلك العودة طوال هذه الفترة ، إلى أن تمت في نهاية الأمر

---

(1) حسنين توفيق إبراهيم . "سياسة مصر الخارجية في عالم متغير". اليقظة العربية ، عدد 3 ، (مارس 1989) ، ص 56 .

(2) د/ جمال على زهران . "تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر". مرجع سابق ، ص 128 .

، مما يشير إلى أن حرية الحركة المصرية في هذا المجال كانت مقيدة ومحدودة بدرجة كبيرة[1] .

كما أن المحاولات المصرية لإعادة التوازن إلى علاقاتها الدولية ، بإعادة العلاقات الطبيعية مع الاتحاد السوفيتي السابق ، وحل المشكلات وتسوية الديون وإعادة جدولتها بصورة نموذجية ، والتي أعادت الدفء من جديد إلى علاقات البلدين ، شكل تصرفاً أو سلوكاً غير مريحاً للولايات المتحدة ، وبالتالي تعرضت مصر لمجموعة من المشاكل والضغوط مثل : تأجيل حل أزمة الديون ، ووضع العراقيل أمام التصرف في أموال المعونة الأمريكية ، وإيقاع النظام المصري في عدد من المواقف الحرجة ، كاختطاف الطائرة المصرية في أعقاب ما عرف بأزمة "أكيلى لورو" ، كذلك تزويد الولايات المتحدة لإيران سراً بالأسلحة في حربه مع العراق ، وهو ما عرف بفضيحة "إيران جيت"، بما يتعارض مع السياسة المصرية المعلنة ، والذى أوقع مصر ودورها العربي في حرج وتحد كبير[2] .

ومن ثم ، فإن العلاقات السياسية المصرية ـ الأمريكية خلال فترة الثمانينات قد مرت بأزمات عديدة وقوية ، كانت في الغالب مكتومة وعولجت في الإطار الدبلوماسي ، وفى هذا السياق تعرضت مصر في مجال ممارستها لدورها الإقليمي لضغوط وقيود عديدة أدت إلى تراجع وانحسار هذا الدور ،

وذلك انطلاقاً من أن الولايات المتحدة لها مصلحة مباشرة في أن تظل مصر قائمة ، ولكن دون أن يكون لها تأثير أو يد طولى في المنطقة ، وذلك على حد تعبير أحد المسئولين المصريين[3] .

---

(1) للمزيد حول القرار والتوجه المصري بعودة العلاقات مع الدول العربية . أنظر: رسالة الباحث للماجستير . مرجع سابق ، ص ص 219- 272 .

(2) د/ جمال على زهران . "تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر" . مرجع سابق ، ص 129،130 .

(3) د/ محمد سعد أبو عامود . "الرؤى الأمريكية لدور مصر القومي" . السياسة الدولية ، عدد 134 ، (أكتوبر 1998) ، ص 132 .

وإذا ما حاولنا استكمال التعرف على طبيعة ومدى الضغوط الأمريكية على مصر في المجالات الأساسية المختلفة لاتضح الآتي :

1 ـ في المجال الاقتصادي :

من منظور الكثير من المحللين الاقتصاديين ، فإن الولايات المتحدة تمتلك قدراً كبيراً من السيطرة والهيمنة على الاقتصاد المصري ، وذلك من خلال إمداد مصر بالسلع الاستراتيجية الأساسية ، التي لا تستطيع مصر الاستغناء عنها ، إلى جانب كونها الشريك التجاري الأول والأكبر لمصر ، حيث تمد مصر بما يقرب من 25% من إجمالي وارداتها من العالم الخارجي . ومن ثم ، فالاقتصاد المصري ـ من منظورهم ـ يعد اقتصاداً تابعاً للولايات المتحدة ، وذلك بالنظر إلى عدم وجود أي تكافؤ في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين ، وبالتالي شكلت العلاقات الاقتصادية والتجارية أداة من أدوات القوة والسيطرة التي ضمنت بها الولايات المتحدة حداً أدنى من الولاء من جانب مصر[1] ، هذا فضلاً عن القيود والشروط الاقتصادية والفنية المرتبطة بهذه العلاقات ـ كما سبق ـ والتي شكلت في أحيان كثيرة قيوداً قوية على السيادة الوطنية[2] .

فواقعياً وعلى مدار فترة الثمانينات واجهت مصر على الجانب الاقتصادي الكثير من الضغوط الأمريكية بشأن الإصلاح الاقتصادي ، ومثلت السياسات المصرية تجاه هذه القضية ـ في جانب كبير منها ـ استجابات متتالية لتلك الضغوط ، والتي كانت أحياناً ضغوطاً صريحة ومعلنة[3] ، كما أن المعونات الأمريكية ذاتها ، اقترنت خلال فترة التسعينات بنوع جديد من المشروطية ،

أيضاً: حديث د/ مصطفى الفقى . في ندوة بالمركز الكشفي العربي الدولي بالقاهرة ، 1993/6/21 .

(1) عبلة محمد الخواجة . مرجع سابق ، ص 120 .

(2) حسنين توفيق إبراهيم . مرجع سابق ، ص 57 .

(3) د/ زينب عبد العظيم محمد . "العلاقات الاقتصادية المصرية ـ الأمريكية وانعكاساتها على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة" . مرجع سابق ، ص 82،83 .

لم يقتصر على دقائق السياسة الاقتصادية المصرية ، وإنما امتد ليشمل مسائل وأمور هامة في السياسة الداخلية مثل : الإقرار بحرية التنظيم ، واحترام حقوق الإنسان وغيرها من الجوانب[1] ، ويؤكد على ذلك أحد زعماء المعارضة بالقول : "إن رغبات الولايات المتحدة في الكثير من المواقف لم تعد شيئاً خافياً ، ولم تعد تقتصر على الأمور الكبرى ، بل امتدت إلى مسائل أقل أهمية تشكل بصفة عامة تدخلاً في السياسة الداخلية لمصر[*] .

وبصورة إجمالية ، يرى آخرون أننا لا نملك القرار في سياستنا تجاه الولايات المتحدة بحرية مطلقة ، وذلك نظراً لحاجتنا الشديدة إليها وإلي معونتها لنا ، مما يؤثر على قرارنا السياسي[2] ، لاسيما في مجال السياسة الخارجية ، ويشكل قيداً على حرية الحركة في هذا الشأن .

2 ـ في المجال العسكري :

منذ بداية الاعتماد المصري على المعونة العسكرية الأمريكية في أواخر السبعينات ، أصبحت الولايات المتحدة المصدر الأساسي والرئيس لتسليح الجيش المصري ، وبالتالي أصبح تطوير وتحديث القوات المسلحة المصرية مرتبط بدرجة كبيرة بالتعاون العسكري معها ، وذلك نظراً لعدم قدرة الاقتصاد المصري على تمويل المشتريات العسكرية خارج إطار هذه المعونة العسكرية السنوية .

والملاحظ ، أن هذه المعونة منذ البداية كانت مشروطة بصورة دائمة بشروط

---

(1) د/ مصطفى كامل السيد . "الجوانب السياسية للمعونات الاقتصادية". مرجع سابق ، ص 16 .

(*) يدلل على ذلك المهندس/ إبراهيم شكري: بأن التعديل الوزاري الذى تم في العشرين من مايو 1991 ، والذى جرى في سرية تامة ، دون أن يذكر شيء عن تغيير وزير البترول/ عبد الهادي قنديل . وفى الصباح صدر ملحق للتعديل ليشمل هذا الوزير ، حيث كانت الولايات المتحدة وراء هذا التعديل ، ففور الإعلان فوتح الرئيس مبارك في ذلك ، حيث أنه سبق وأن شكا الأمريكيون من عبد الهادي قنديل ، بأنه يتجاهل المصالح الأمريكية البترولية، وأن شركات البترول الأمريكية تضيق به .. أنظر الحديث في : محمد الطويل : مرجع سابق ، ص94 .

(2) المرجع السابق ، ص ص 85- 86 .

لها انعكاسات سلبية على الأمن القومي والسياسة المصرية ، كاشتراط إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع القوات الأمريكية ، والحصول على تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية على الأراضي المصرية مثل القاعدة الجوية غرب القاهرة ، وقاعدة رأس بناس البحرية علي البحر الأحمر ، فضلاً عن العبور الآمن لقطع البحرية الأمريكية النووية من قناة السويس ، وغيرها من التسهيلات الأخرى .

وكانت الولايات المتحدة تمارس ضغوطها في هذا الشأن خلال الفترة ، انطلاقاً من إدراكها أن القاهرة تقدر جيداً مدى ودرجة احتياجها لهذه المعونة العسكرية ، كي تحافظ على توازن ميزان القوى في المنطقة خاصة في مواجهة إسرائيل . وإلى حد كبير فإن تلك الضغوط كانت تؤتى ثمارها في الاستجابة المصرية لبعض الشروط الأمريكية مع رفض البعض الآخر ، الذى يشكل بصورة صريحة تهديداً للأمن القومي المصري بدرجة أو بأخرى .

ويتوقع عدد من المحللين أن المعونة العسكرية الأمريكية سوف تبدأ في التقلص أو التخفيض خلال السنوات القليلة القادمة ، مما سيؤثر على برنامج تحديث الجيش المصري الحالي ، مع توقعهم بعدم تأثير ذلك على الصناعات العسكرية المصرية أو على مرتبات وامتيازات القوات المسلحة[1] ، في حين يرى البعض الآخر ، أن الولايات المتحدة لن تخفض تلك المعونة وذلك لأنها مهتمة بدرجة كبيرة بالحفاظ على روابط قوية بين العقائد العسكرية لكلا الجيشين المصري والأمريكي[2] .

ويبنى الفريق الأول رؤاهم تلك انطلاقاً من ردود الأفعال الصادرة من بعض

---

(1) Stephen Gotowicki . Op. Cit. , P 120 .

(2) Mohamed Sid-Ahmed . "Whither Egyptian - American Relations?" . Al-Ahram Weekly , 16/7/1998 , P 3 .

المسئولين الأمريكيين وزعماء الكونجرس ، والتي تشدد على أن الإدارة الأمريكية سوف تربط بين توافق مصر مع المواقف والتوجهات الأمريكية وبين استمرار تدفق المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر ، وهو الأمر الذى يشكل في أحيان كثيرة تعارضاً مبدئياً مع احتياجات وضرورات الأمن القومي المصري والعربي ، ويمثل عبئاً وقيداً على حرية الحركة السياسية المصرية[1] ، كما يتفق مع ذلك عدد من الخبراء العسكريين ، حيث يرون أن توقف هذه المعونة أو خفضها خفضاً ملحوظاً سوف يؤثر على الأمن القومي المصري بشكل ملموس ، نظراً لما يمكن أن يؤدى إليه ذلك من إضعاف للقدرة على استمرار تنمية وتطوير القوات المسلحة بنفس المعدلات ، وذلك في ضوء ما يمكن أن يوفره الاقتصاد المصري من بدائل ، الأمر الذى سيزيد من أعبائه ، فضلاً عن التأثير المحتمل لذلك على خطط التنمية ، مما سيكون له انعكاساته السلبية بصفة عامة وعلى القوات المسلحة بشكل خاص . بالإضافة إلى أن التحول عن نظم التسلح الأمريكية إلى نظم تسليح أخرى أمراً ليس سهلاً ، فإلى جانب أنه بالغ التكاليف فإنه يستغرق أكثر من

عقدين من الزمان ، إلا أنه رغم كل تلك السلبيات فإن توقف مثل هذه المعونة ـ من منظور الكثيرين ـ قد يكون له آثاره الإيجابية علي حرية الحركة السياسية والعسكرية لمصر[2] .

وعلى أية حال ، فإن استمرارية تدفق هذه المعونات يعنى بالأساس ، أن مصر سوف تستمر في المحافظة على علاقة خاصة مع واشنطن ، رغم استمرارية وجود وتنامي الشعور المضاد للولايات المتحدة داخل المؤسسة

---

(1) د/ إبراهيم عاصم . مرجع سابق ، ص 250 .

(2) لواء دكتور/ محمد نبيل فؤاد طه . مرجع سابق ، ص 203، 204، 212 .

العسكرية المصرية ، فضلاً عن الإدراك المصري لوطأة الاعتماد على الولايات المتحدة في هذا الشأن[1] .

* وبالإمكان المجادلة ، أنه واقعياً ومن وجهة النظر السياسية ، فإن المعونة الأمريكية لمصر بشقيها قد حققت أهدافها من المنظور الأمريكي ، حيث أبقت مصر على خط السلام مع إسرائيل ، وعلى كونها الصديق الهام للولايات المتحدة داخل العالم العربي ، إلى جانب أنها عملت على إعادة مصر إلى الاقتصاد الرأسمالي[2] ، فضلاً عن المنافع التي حققتها للولايات المتحدة من تعاونها المشترك مع مصر على مدار الفترة ، والتي تبلورت عبر عدد من النجاحات للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة ، وتزايد نفوذها الإقليمي ، خاصة بعد اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل والتي جاءت بوساطة أمريكية ، كذلك إحلالها محل الوجود السوفيتي في المنطقة عامة وفى مصر خاصة ، بالإضافة إلى المكاسب السياسية والاستراتيجية التي حققتها بشكل عام لاسيما بعد أزمة وحرب الخليج الثانية ، أيضاً المكاسب الاقتصادية والتجارية على الجانب الآخر ، والتي تمثلت في نمو الصادرات الأمريكية لمصر ، ما جعل مصر الشريك التجاري الرئيس للولايات المتحدة في المنطقة ، كذلك المكاسب الضخمة المتحصلة من استثماراتها في قطاع البترول وقطاعات البنوك والتجارة في مصر...الخ[3] .

إلا أنه وعلى الجانب الآخر ، فإن الحكومة المصرية قد نفت بشدة تعرض مصر للضغوط الأمريكية خلال الفترة ، كما أن الرئيس مبارك بنفسه وفى

---

(1) Joseph Kechichian & Jeanne Nazimek . Op. Cit. , P 135 .

(2) Denis Sullivan . "Bureaucratic Politics In Development Assistance -The Failure Of American Aid In Egypt" . Op. Cit. , PP 46-47 .

(3) Heba Handoussa . "Fifteen Years of U.S. Aid To Egypt". Op. Cit. , P 122 .

مناسبات عديدة قد أكد على أن المعونة الأمريكية والعلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة ، لن تكون مصدراً للضغط على القرار السياسي المصري على الإطلاق ، وأن علاقة البلدين تقوم على المصالح المشتركة[1] .

كما أن هناك عدداً من الأدبيات السياسية ، والتي تناولت بالتحليل جوانب مختلفة من العلاقات الثنائية ، قد أكدت على وجود درجة من الاستقلالية للنظام السياسي المصري خلال حكم الرئيس مبارك تجاه الولايات المتحدة ، فلقد قامت إحدى الباحثات بدراسة لتحليل أثر المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية على مواقف السياسة الخارجية المصرية ، انطلاقاً من تحليل مضمون خطب رئيس الجمهورية ، توصلت من خلالها إلى أن تأثير هذه المساعدات على السياسة الخارجية المصرية كان محدوداً ، وأن السياسة المصرية ليست متغيراً تابعاً للمساعدات الأمريكية ، كما أن هذه المساعدات لم تكن المتغير الوحيد المؤثر على مواقف السياسة المصرية[2] .

أيضاً خلال النصف الأول من الثمانينات أظهرت إحدى الدراسات أن هناك درجة يعتد بها من الاستقلالية والقدرة على المناورة ، أظهرها نظام الرئيس مبارك في إدارة سياسته تجاه الولايات المتحدة ، وهى القدرة التي لم تكن مستغلة خلال فترة حكم الرئيس السادات ، فخلال حكم الرئيس مبارك وعندما أصبحت العلاقات روتينية وعادية ، فإن النظام بدا مدفوعاً بالميول الذاتية من ناحية ، والانتقادات الداخلية للعلاقات المصرية ـ الأمريكية من ناحية أخرى ، نحو ممارسة درجة واضحة من الاستقلالية في العديد من القضايا ، وحرص النظام على تدعيم صورة مصر كدولة قائد على المستوى الإقليمي ومستوى دول العالم الثالث ، من أجل تعزيز شرعيته على المستوى الداخلي

---

(1) الرئيس مبارك في حديث للأهرام . الأهرام ، 1997/8/16 ، ص 3 .

(2) د/ هالة سعودي . مرجع سابق ، ص 990 .

وزيادة قدرته التساومية على المستوى الدولي[1] .

ويتفق مع ذلك الكاتب الأمريكي وليام كوانت ، حيث قدم تفسيراً للموقف المصري تجاه رؤية الولايات المتحدة لدور مصر الإقليمي بالقول : " إن مصر دولة لها طموحات إقليمية واسعة ، وتعانى مشكلات اقتصادية صعبة ، لذلك فهي بحاجة إلى دعم خارجي كبير، إلا أنها تشعر بالاستياء حينما تصبح حريتها في الحركة مقيدة ومرتبطة بالمعونات . ومن ثم فإنه في إطار تاريخ مصر المعاصر بوصفها زعيمة العالم العربي بغير منازع لسنوات بعيدة ، فإنه لا يمكن تصنيف مصر بأنها مجرد دولة تابعة أو عميلة للولايات المتحدة ، وإنما يمكن اعتبارها شريكاً متميزاً وليست حليفاً كاملاً تابعاً للولايات المتحدة"[2] ، أيضاً هناك دراسة أخرى أثبتت أيضاً وجود درجة من الاستقلالية في إدارة سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة خلال فترة الثمانينات ، والتي سجلتها مجموعة من المؤشرات منها على سبيل المثال ، مؤشر اتفاق التصويت المصري ـ الأمريكي بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك التي عرضت على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث بلغ متوسط الاتفاق خلال الفترة 81-1991، 7.4% ، مما يعنى أن مصر لم تقم بالتضحية بتفضيلاتها السياسية من أجل إرضاء الولايات المتحدة إلا في حدود ضيقة للغاية ، تعبر عن قدر من اتفاق المصالح ، وتوافق أهداف السياسة المصرية مع الأهداف الأمريكية[3] .

---

(1) Christopher Shoemaker & John Spanier . Patron - Client State Relationships: Multilateral Crisis In Nuclear Age . New York : Praeger Pub. , 1984, PP 26-43 .

(2) William Quandt . The United States And Egypt . Op. Cit. , PP 6 -7 .

(3) أنظر في ذلك: زينب عبد العظيم محمد . الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (1981-1991) . مرجع سابق ، ص 189،190 .

ومن ثم ، أصبح شيئاً روتينياً متوقعاً اعتراض مصر على مشروعات القرارات الأمريكية في المحافل الدولية ، وتوجيه النقد لها علانية . وفى المقابل كانت الإدارة الأمريكية تجد نفسها في موقف صعب أمام الكونجرس في كل مرة يجرى فيها بحث المساعدات الخارجية وحصة مصر منها ، حيث علت الأصوات في الكونجرس مرات عديدة خلال الفترة ، طالب بعضها بإعادة النظر بصورة شاملة في برنامج المساعدات لمصر ، وطالب بعضها الآخر بربط جزء من هذه المساعدات بتوافق الدبلوماسية المصرية مع الدبلوماسية الأمريكية ، وطالب آخرون بالمراقبة والمتابعة ، وآخرون بخفض المساعدة وإعادة هيكلتها ، واستخدم البعض تعبير "إجراء عقابي" ، وذلك بهدف الحصول من مصر على الإذعان اللازم لخدمة الأهداف والمصالح الأمريكية[1] .

وعلى أية حال ، وباعتراف الرئيس مبارك نفسه ، فإن المواقف المصرية السياسية في القضايا المختلفة ، لا سيما قضايا السلام ، والعراق، وليبيا ، قد خلقت لمصر مشاكل عديدة مع الولايات المتحدة[2] ، فالإدارة الأمريكية ودت وعبرت عن رغبتها كثيراً في أن تستخدم الحكومة المصرية علاقاتها الوثيقة مع القيادة الفلسطينية لدفع هذه القيادة إلى تقديم تنازلات لإسرائيل من أجل إحراز ما تعتبره الولايات المتحدة تقدماً في عملية التسوية السلمية ، كما تمنت وسعت إلى أن تقطع مصر علاقاتها الاقتصادية بليبيا ، التي تتعرض لعقوبات من جانب مجلس الأمن الدولي بإيعاز من الولايات المتحدة وبريطانيا[3] ، كما أن المواقف المصرية المتتالية من قضية العراق ومعارضة

---

(1) سفير/ كمال بهجت عبد المتعال . مرجع سابق ، ص 14 .

(2) الرئيس مبارك فى حديث إلى ملحم كرم . مجلة الحوادث ، (29 يناير 1999) ، ص 22 .

(3) د/ مصطفى كامل السيد ود/ صلاح سالم (تحرير) . مرجع سابق ، ص 8 .

مصـر الشديدة والمتكـررة لأى استخدام للقـوات المسلحة الأمريكيـة لإجـبار صدام حسين علـى الإذعـان لمطلب الأمـم المتحـدة بدخـول مواقـع الأسلحة ، وغيرها من المواقف غـير المتفقة مـع المواقف الأمريكـية ، كانـت سـبباً فـي توتـرات عـديدة في العلاقـات بين البلـدين[1] .

* ويمكن الوقـوف بصـورة أوضـح وأعمق علـى طبيعـة الضغـوط الأمريكـية على مصر خـلال الفـترة 81-1993 ، من خـلال تحلـيل أراء السـادة الأسـاتذة والخـبراء المشـاركين في الاسـتبيان الملحق بالدراسـة ، في سـياق الآتي :

1 ـ على الجانب السياسي :

جدول رقم (3-3)

تحليل أراء الخبراء حول الضغوط الأمريكية على مصر على الجانب السياسي

1993-81

م	مضمون السؤال	نعم		لا		أخرى تذكر	
		ك	%	ك	%	ك	%
1	هل امتلكت مصر أيـة أدوات للضغـــط علـــى الولايـــات المتحـدة خلال الفـترة	21	67.7	9	29	1	3.2
2	توقف المعـونات الأمريكـية عامـة ، سـيكون لـه مـردود إيجابي على حـرية الحـركة السـياسية لمصـر	22	71	7	22.6	2	6.5

(1) Barbara Demick . "Iraq Sanctions Split U.S. Arab Coalition" . PP 1-2 . www.Seattletimes.com/extra/browse/htm197/arab.

ومن واقع الجدول وحول مدى امتلاك مصر لأدوات للضغط على الولايات المتحدة في المقابل خلال فترة الدراسة ، رأى (67.7%) حقيقة امتلاك مصر بالفعل لعدد من الأدوات ، إلا أن (29%) منهم رأى العكس ، في حين رأى أحد الخبراء امتلاك مصر لذلك ولكنها لم تمارسها ، وفيما يتعلق بطبيعة تلك الأدوات التي امتلكتها مصر ، فلقد عددها القائلون بوجودها في الآتي :

أ- الموقع الجغرافي الاستراتيجي .

ب ـ ثقل مصر وإمكانياتها السياسية والمعنوية .

جـ ـ الدور الإقليمي لمصر ومكانتها العربية .

د ـ دورها وأهميتها لعملية السلام والحفاظ على استقرار المنطقة .

هـ ـ التسهيلات العسكرية والتعاون العسكري .

و ـ التصويت المصري في المنظمات الدولية .

ز ـ دورها في مواجهة خطر الإسلام السياسي .

ح ـ الأدوات الإعلامية (ورقة الرأي العام المصري والعربي) .

ـ وفيما يخص المعونات الأمريكية عامة ، وكون توقفها سيكون له مردود إيجابي على حرية الحركة السياسية لمصر : رأى (71%) من الخبراء ذلك ، إلا أن (22.6%) منهم رأى العكس ، في حين أن (6.5%) تراوحت إجاباتهم بين : عدم وجود تصور محدد ، وبين التأكيد على أن المعونات هي أحد الأدوات المؤثرة في ذلك إلى جانب أدوات أخرى عديدة ، وأن الأمر يتوقف على قدرة مصر على المناورة السياسية .

2 ـ على الجانب العسكري :

جدول رقم (3-4)

تحليل أراء الخبراء حول الضغوط الأمريكية على مصر على الجانب العسكري

1993-81

م	مضمون السؤال	نعم		لا		أخرى تذكر	
		ك	%	ك	%	ك	%
1	ساعدت المعونات العسكرية الأمريكية القوات المسلحة المصرية على التحديث والتطوير والتفوق النوعي	15	48.4	9	29	7	22.6
2	المعونات العسكرية الأمريكية تشكل أداة ضغط على السياسة المصرية	24	77.4	6	19.4	1	3.2
3	توقف تلك المعونات سيكون له مردود إيجابي على حرية الحركة العسكرية لمصر	22	71	7	22.6	2	6.5

حيث رأى (48.4%) من الخبراء أن المعونات العسكرية الأمريكية على مدار هذه الفترة ، قد ساعدت القوات المسلحة المصرية على التحديث والتطوير والتفوق النوعي ، إلا أن (29%) منهم رأى العكس ، في حين أن (22.6%) كانت لهم إجابات أخرى ، مثل : عدم وجود إجابة محددة أو علمية ، أو أنها ساعدت على إحداث التطوير دون أن تحقق لها التفوق

النـوعي ، الـذى حـرصت الولايـات المتحـدة علـى أن يظـل دائمـاً مـن نصـيب إسـرائيل في المنطـقة ، ولقـد اتفقت في ذلك تحـديداً غـالبية الإجابات بنعم .

ـ وحـول كـون المعـونات العـسكرية تشـكل أداة للضغـط علـى السياسـة المصـرية : رأى (77.4%) مـن الخـبراء حقيقـة ذلـك ، إلا أن (19.4%) رأوا العكس وأنهـا لا تشكل أداة ضغـط فعلية ، في حين استخدم أحـد الخـبراء لفـظ "أحياناً" للإجـابة ، وبما لا يرجح أي من الإجابتين .

ـ وفيما يتعلق بكـون توقـف هـذه المعونات سيكون لـه مـردود إيجـابي علـى حـرية الحـركة العسـكرية لمصـر : رأى (71%) مـنهم تحقـق ذلـك ، و(22.6%) رأوا العكـس ، فـي حيـن أن (6.5%) لـم يكـن لـديهـم إجـابات محـددة أو قاطعـة ، أو التأكـيد علـى أن العـامـل الحـاسـم فـي ذلـك هـو القـوة الشـاملة للدولـة .

3 ـ على الجانب الاقتصادي :

جدول رقم (3-5)

تحليل أراء الخبراء حول الضغوط الأمريكية على مصر على الجانب الاقتصادي 81-1993

م	مضمون السؤال	نعم		لا		أخرى تذكر	
		ك	%	ك	%	ك	%
1	المعونات الاقتصادية الأمريكية لمصر تشكل أداة ضغط على الاقتصاد المصري	18	58.1	9	29	4	12.9

2	حجم تجارة الولايات المتحدة مع مصر اعطاها قدراً من السيطرة والهيمنة على الاقتصاد المصري	13	41.9	13	41.9	5	16.1
3	ساعدت المعونات الاقتصادية الأمريكية لمصر خلال هذه الفترة ، على تنمية الجوانب المختلفة للاقتصاد المصري	19	61.3	11	35.5	1	3.2

ويتضح من الجدول : أن (58.1%) من الخبراء رأوا أن المعونات الاقتصادية الأمريكية لمصر تشكل أداة ضغط على الاقتصاد المصري ، وأن (29%) منهم رأى العكس وأنها لا تشكل ذلك ، في حين أن (12.9%) كانت لهم إجابات أخرى ، أرجعت الأمر إلى مكانة الدولة وقدراتها الشاملة أخذاً في الاعتبار توازنات القوى ، كما استخدم عدد من الخبراء مصطلح "إلى حد ما" ، كرد لم يحسم الإجابة .

ـ وفيما يتعلق بالحجم الكبير للتجارة الأمريكية مع مصر ، وكونه أعطاها قدراً من السيطرة على الاقتصاد المصري : رأى (41.9%) من الخبراء تحقق ذلك ، إلا ان نفس العدد منهم رأى العكس فتساوت الكفتان ، في حين أن (16.1%) منهم كانت لهم إجابات غير حاسمة مثل : إلى حد ما ، ليس تماماً ، وما إلى ذلك .

ـ وحول تحقق التنمية للاقتصاد المصري بفضل المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر 81-1993 : رأى (61.3%) تحقق ذلك ، إلا أن (35.5%)

رأوا العكس وعدم تحقق مثل هذه التنمية ، في حين استخدم أحد الخبراء تعبير "معاونة محدودة" للإجابة .

4 ـ رؤية شاملة لطبيعة العلاقات :

جدول رقم (3-6)

تطور رؤية الخبراء لطبيعة العلاقات المصرية ـ الأمريكية

على مدار الفترة 81-1993

م	المدة / السمة	الفترة الأولى 81-1987		الفترة الثانية87-1993	
		ك	%	ك	%
1	تحالف	-	-	-	-
2	صداقة	6	19.4	4	12.9
3	توافق في السياسات	3	9.6	1	3.2
4	توافق في المصالح	8	25.8	10	32.3
5	تبعية	7	22.6	7	22.6
6	خصومة	-	-	-	-
7	أخرى	7	22.6	9	29
-	الإجمالي	31	%100	31	%100

ويتبين من خلال الجدول : أنه غلب على رؤية الأساتذة والخبراء ـ من خلال الاستبيان ـ اقتناعهم بأن طبيعة العلاقات المصرية ـ الأمريكية خلال هذه الفترة أنها توافق في المصالح بأعلى نسبة ، زادت في الفترة الثانية بنسبة (6.5%) ، تلاها رؤية العلاقات بكونها تبعية ، والتي لم تتغير نسبتها خلال الفترتين (22.6%) ، مما يؤكد أن نفس العدد الذى كانت لديه قناعة بذلك قد اختار نفس المؤشر على مدار الفترتين دون تغير ، ثم نلاحظ أن رؤية

العلاقات بكونها صداقة قد انخفض في الفترة الثانية عن الأولى بنسبة (6.5%) ، ويمكن إرجاع ذلك إلى العديد من المشكلات ـ السابق عرضها نظرياً ـ والتي ألمت بالعلاقات على مدار الفترة الثانية .

ـ وأيضاً كان هناك انخفاضاً في مؤشر كون العلاقات توافق في السياسات بنسبة (6.4%) ، في حين كان هناك مؤشرين لم يحققا أية تكرارات على مدار الفترتين وهما مؤشر تحالف ومؤشر خصومة ، في الوقت الذى زادت فيه نسبة مؤشر الإجابات الأخرى خلاف المؤشرات المذكورة بنسبة (6.4%) ، وهو ما يمكن توضيح ذلك بصورة أفضل من خلال الرسم البياني التالي رقم (3-7) :

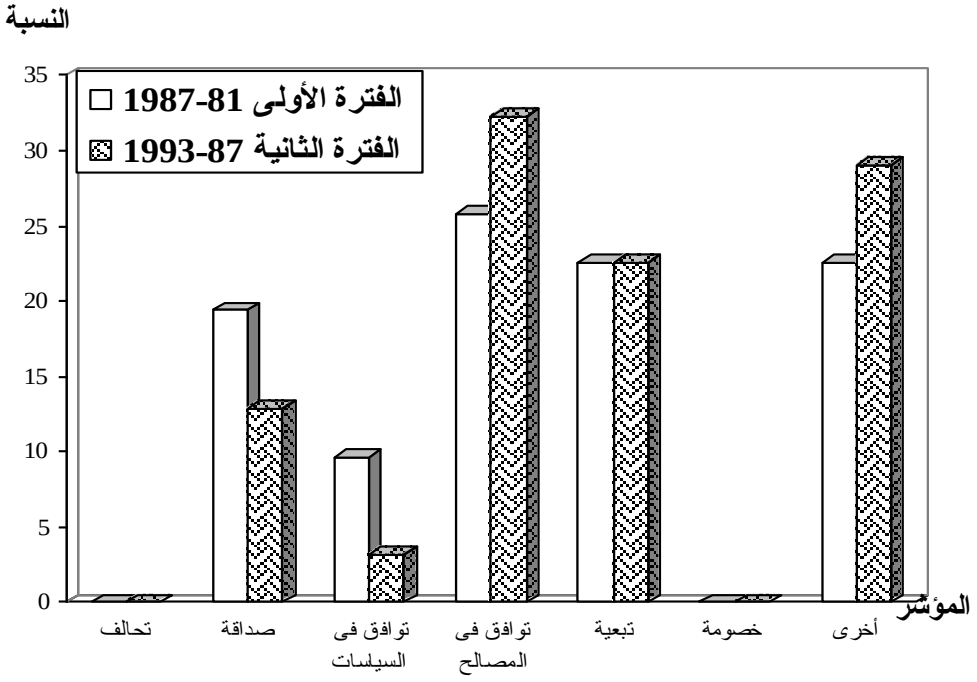

* والخلاصة مما تقدم ، يمكن القول أن الضغوط الأمريكية على مصر ظلت قائمة على مدار كامل الفترة 1981-1993 ، ولقد استخدمت الولايات المتحدة في ذلك كافة الأدوات - التي سبق عرضها في سياق الدراسة النظرية - لجعل مصر تواءم سياساتها مع السياسات الأمريكية في المنطقة ، ولعل النتائج المنبثقة عن تحليل الاستبيان قد أكدت على ذلك ، إلا أن الاستجابات المصرية لمثل هذه الضغوط كانت في الإطار الذى لا يهدد الأمن القومي المصري أو المصالح المصرية العليا كمحدد أساسي ، لم يتم التنازل عنه على مدار الفترة إلا في أضيق الحدود .